ملحق
بناء السلام في لبنان

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by: KFW

UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

العدد رقم 21، أيار 2019 Issue nº 21, May 2019

ملحق خاص

ملحق خاص يصدر عن مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من ألمانيا، ويوزّع مع جريدة «النهار» بنسخته العربية، ومع جريدة The Daily Star بنسخته الإنكليزية، ومع جريدة L'Orient-Le Jour بنسخته الفرنسية.

يجمع الملحق عدداً من الكتّاب والصحافيين والإعلاميين والباحثين والفنانين المقيمين في لبنان، ويعالج قضايا تتعلق بالسلم الأهلي بالإضافة الى انعكاسات الأزمة السورية على لبنان والعلاقات بين اللبنانيين والسوريين، في مقاربات موضوعية بعيداً عن خطاب الكراهية.

© عمل فني لمى أبي وردة

03 بناء السلام من خلال التربية والتعليم: شاغل محوري
03 نقابة المعلّمين: قصّة تمكينٍ حقوقي
04 دور المناهج التربوية في بناء السلام في لبنان
05 المدرّسون المتعاقدون في قطاع التعليم العام أو «إدارة عدم الاستقرار»
06 حماية التلميذ على رأس أولويات وزارة التربية
07 مخاطر الإدمان على ألعاب الفيديو
10 التربية الإعلامية والتحوّلات الثقافية
11 شباب سوريا: قضية منسيَّة
12 لمَ الاهتمام بدراسة التاريخ؟
13 معاناة الحرب الأهلية من خلال تاريخ الناس
14 حين يساهمُ المفقودون في بناءِ السلمِ الأهلي
15 سرّية التحقيق أم عار المحاكمة العلنيّة؟
16 دور التربية في بناء السلام

8 - 9 الاختلاط الاجتماعي في التعليم العالي

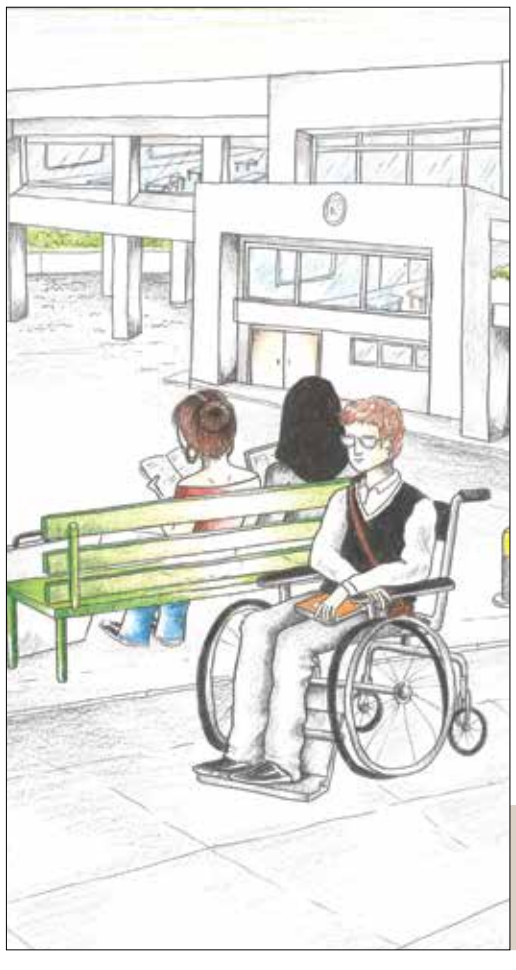

© رسم ساندرا جبر

التعليم، سلاح السلام

مع إحياء لبنان الذكرى المأساوية لاندلاع الحرب الأهلية، يأتي هذا الملحق لينظر في قدرة التعليم على حفظ السلام، ويتمعّن فيها، ذلك إضافة إلى السياسات والاستراتيجيات التي يجب اعتمادها بقصد تعظيم الآثار الإيجابية للتعليم على السلام. وبالتحديد، سوف يسعى هذا العدد إلى معالجة القضايا المعقّدة التي تؤثر على التعليم في المجتمع اللبناني، من الإدارة إلى الثقافة وحماية الطفل والمناهج الدراسية. وسيقوم بذلك من خلال التركيز على المقالات المختلفة، وتوفير منبر للمعلّمين والأكاديميين والعاملين في الوكالات الداعمة للتعليم، والأهم من ذلك الأطفال والطلاب الذين يتوقون للتعلّم.

وفيما نتناول مسألة التعليم والسلام، تم تسليط الضوء على ثلاثة محاور رئيسية على الصعيد العالمي في العقد الماضي. يتمحور المحور الأول حول الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال في حالات الأزمات والاستجابة للآثار السلبية الناتجة من الصراعات على تعليمهم. ويولي المحور الثاني الأولوية لمبدأ عدم إلحاق الأذى أو الضرر (do no harm) لضمان ألا يعزّز التعليم عدم المساواة أو يغذّي المزيد من الانقسامات. أما المحور الثالث فيتعلّق بالتعليم وبناء السلام بشكل أكثر تحديدًا، مع التركيز على الإصلاحات في قطاع التعليم وإسهاماته في التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأوسع في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

إن الموضوع الذي يركّز عليه ملحقنا ملائم من حيث أهميته وتوقيته على مستوى العالم وفي لبنان، حيث يتم التركيز بشكل أكبر على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويبرز دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوضوح كما هو مبيّن في الهدف 4، مع التركيز على ضمان التعليم الشامل والمنصف للجميع، ونقل المعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تعزيز ثقافة السلام واللاعنف والمواطَنة العالمية، وتقدير أهمية التنوّع الثقافي.

وعلى غرار الأعداد السابقة، نأمل أن يحفّز هذا العدد الحوارَ بشأن الأساليب والاستراتيجيات الجماعية لتعزيز مساهمة التعليم في بناء السلام على المدى الطويل في لبنان، حيث يكمن بديل مهمّ للعنف في صفوف مدرسية نابضة بالحياة.

سيلين مويرود
الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان بالإنابة

الإستغلال السياسي يضرّ النازحين

بدأ الحديث عن موجة نزوح جديدة من سوريا إلى لبنان دافعها هذه المرة اقتصادي - حياتي، إذ يعاني السوريون من فقر مدقع في كثير من المناطق، خصوصاً البعيدة عن العاصمة دمشق، حيث لا تتوافر مقومات العيش بعد التدمير الذي أصاب البنى التحتية والمعامل والمصانع، وأتلف الحقول الزراعية.

الخبر - التوقع الذي روّج له سياسيون قريبون من دمشق، وليس في المعسكر المعادي، لا يخدم في كل حال، مصلحة النازحين السوريين إلى لبنان، لأنه يثير مخاوف اللبنانيين من موجة جديدة من النزوح لا يمكن للبلد الصغير استيعابها على كل المستويات، الحياتية والمعيشية والمالية، ولا في الأعباء الأمنية.

بعض السياسيين يستغلون ورقة النزوح للضغط السياسي، ويتهمون آخرين بعدم الرغبة في إعادتهم إلى بلادهم، ثم يروّجون لأعداد جديدة في محاولة لتخويف الآخر، ودفعه إلى خيارات سياسية لا يرغب بها.

هؤلاء يخرجون ورقة النزوح من طابعها الإنساني، إلى الطابع السياسي، وبدل التعاطف مع النازحين، الذين لا ذنب لهم، تنمو حالة من العداء ضدهم وتتفاقم لتبلغ حد الانتقام والترهيب. ومعها تزداد حالة العداء ما بين الشعبين.

كفى السياسيين استغلال الملف لغايات ومصالح شخصية ومزايدات ومحاولات مستمرة لتقديم فروض الطاعة والولاء، وليترك الملف إلى المعنيين به مباشرة ليعالج ضمن الأطر القانونية والرسمية المعتمدة في حالات مماثلة، ولتحسم الدولة اللبنانية عبر مجلس الوزراء مجتمعاً، أمرها فتحدد سياستها وتنقلها إلى العالم بخطاب ومشروع موحدين لممارسة ضغط يمكن أن يكون فعالاً، لا الظهور في صورة المنقسم على ذاته، فلا نستفيد، ولا نفيد النازحين - الضحايا.

غسان حجار
مدير تحرير صحيفة «النهار»

زواج قسري

أحد انحرافاتنا التشريعية من بين انحرافات جمّة، كان إقران رواتب وأجور معلمي القطاع الخاص برواتب وأجور معلمي القطاع العام. وهكذا، بحجة أنه في وقت من الأوقات لم يكن لنقابة المعلّمين نفوذ كاف للتفاوض حول مطالب هذا القطاع، قرّرت الحكومة في ذلك الوقت أن تربط مصيره بقافلة الإدارة العامة. في غضون ذلك، كان يُلوَّح بميزة زيادة رواتب معلمي قطاع العام بشكل منتظم في الوقت نفسه الذي يحصل فيه موظفو القطاع الخاص على الزيادة لإغرائهم. لكن، على مرّ السنين، ها هو عدد موظفي القطاع العام قد تضاعف أربع مرات تقريباً. وبالتالي أصبح من المستحيل عملياً المساس بأجرهم من دون الانزلاق أبعد في العجز المالي وزيادة الدين العام، مع كافة الانعكاسات المهدّدة لاستقرار العملة الوطنية. كانت لسلسلة الرواتب الأخيرة للقطاع العام، التي اعتمدها البرلمان العام الماضي بعد جهود عسيرة، تداعيات خطيرة على ميزانية الدولة بسبب الفجوة الضخمة بين المبالغ المرصودة وتلك التي سيتوجب إنفاقها بالفعل، وبذلك انتفخت تكاليف الأجور في الإدارة العامة. يضاف إلى ذلك توظيف الآلاف من الموظفين العموميين الإضافيين، بشكل همجي بقدر ما هو غير قانوني، نتيجة للفساد والنفوذ السياسي.

وماذا عن المطالب المشروعة للمعلمين؟ إن الجزء الذي يطالهم في سلسلة الرواتب الجديدة مبهم إلى حدّ أنه أدّى في نهاية المطاف إلى خلق التباس وتعقيد في العلاقة بين إدارة المدارس الخاصة والموظفين ولجان الآباء، ويلوّح في نهاية الطريق بشبح زيادة الأقساط المدرسية.

إن الحاجة الملحّة اليوم لمعلمي القطاع الخاص هي استعادة استقلالهم النقابي عن طريق الخلاص بأنفسهم سريعاً من هذا الزواج القسري مع القطاع العام، في محاولة لاسترداد حقوقهم بقدر المستطاع، بعيداً عن سوء الإدارة وارتجالات الدولة.

غابي نصر
مدير تحرير الملاحق الخاصة
صحيفة «لوريان لوجور» (L'Orient-Le Jour)

الأطفال هم مستقبلنا

لكل طفل الحق في التعليم. الآباء جميعهم - بمن فيهم أنا - لدينا أمنية كبرى واحدة: أن يحظى أطفالنا بالفرصة للتعلّم واللعب واكتشاف العالم، وفي نهاية المطاف، لخلق مستقبل أفضل لهم ولنا جميعاً.

لسوء الحظ، لا يزال الكثير من الأطفال في لبنان خارج المدرسة ولا يحصلون على التعليم الرسمي. ولا يزال هذا الوضع يمثّل تحدياً لنا جميعاً، فعلى عاتقنا تحسينه من أجل الأطفال ومستقبل هذا البلد!

لذلك تعهّد المجتمع الدولي بتحسين التعليم في كافة أنحاء العالم، وفي هذا الإطار تهدف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع».

في السنوات الماضية، تمكنّا من زيادة عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس، ومن تحسين جودة التعليم. وفي السنوات الأربع الأخيرة، ساعد الدعم الألماني في تعليم أكثر من نصف مليون طفل في لبنان. كما تمت إعادة تأهيل أكثر من 150 مدرسة رسمية لبنانية. وتتعهّد ألمانيا بهبة قدرها 50 مليون يورو إضافية للبرنامج الوطني «توفير التعليم لجميع الأطفال» (RACE)، وبذلك يصل إجمالي المساهمة الألمانية في هذا المشروع إلى 250 مليون يورو منذ عام 2014. وهذا إنجاز مشترك مثير للإعجاب يجب أن نفخر به.

ألمانيا على استعداد لدعم لبنان، ليس من خلال المساهمة في برنامج «توفير التعليم لجميع الأطفال» وحسب، ولكن أيضاً من خلال الاستثمار في البنى التحتية للمدارس الرسمية اللبنانية، ولدعم وزارة التعليم في تعزيز قدراتها لضمان جودة التعليم للجميع.

الدكتور جورج بيرغيلين
سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية في لبنان

حقوق الطبع © 2019. جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان (UNDP Lebanon)
إن المقالات والتحقيقات والمقابلات وغيرها مما ورد في هذا الملحق لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا تعكس وجهة نظر البرنامج. ويتحمّل كتّاب المقالات وحدهم المسؤولية عما ورد فيها.
توزيع المواد في هذا العدد خضع لاعتبارات تحريرية

بناء السلام من خلال التربية والتعليم: شاغل محوري...

فادي يرق*

مع بدايات القرن الحادي والعشرين تبرز تطلّعات جديدة نحو السلام المستدام، والكرامة، والحرية، في أجزاء، ومجتمعات مختلفة من العالم، بما فيها لبنان. ويتم طرح أسئلة عديدة حول الدّور المحوري الذي تلعبه التّربية لتحقيق هذه التّطلعات، ولمواجهة موجات العنف، والتّطرف، والتّعصب الثقافي، والديني التي تضرب مجتمعاتنا، معرِّضة أجيالاً كاملةً للضياع. وهناك دعوات جديّة لإعادة التّفكير بدور التّربية، وما يتبع ذلك من نقاش حول نوع التّعليم الذي نحتاج؟ وأي مواطن نريد أن نصنع؟ وما هي المهارات التي نريد أن نعزّزها؟ وما هي النهج التّربوية الأمثل التي علينا اتّباعها؟ إلخ...

في ضوء هذا الواقع، يخوض مشهد التّربية تحولاً كبيراً على الصعيد الدّولي. ونحن، في وزارة التّربية، نواكب هذا التّحول، من خلال فتح باب النقاش حول رؤيةٍ تربويةٍ متجددةٍ لتنمية إنسانية تكون منصفةً وقابلةً للتطبيق، ومن خلال ورشة تطوير المناهج الدراسية، التي تشجّع على احترام التّنوع، ومناهضة أشكال التّمييز، والهيمنة الثقافية، وإرساء سياساتٍ تربويةٍ، وتعليميةٍ تساهم في تحسين مخرجات التّعليم والتّعلم. وكذلك، من خلال تطبيق برامج، وأنشطة تعزّز حسَّ المسؤولية تجاه الغير، وتنمّي مهارات القرن الحادي والعشرين، التي يأتي في طليعتها مهارات بناء السلام، والحوار، والتّفكير النّقدي، وحلّ النزاعات، والتّواصل.

نحن نؤمن بمكانة التّربية والتّعليم كعاملٍ رئيس من عوامل السلام المستدام، حيث يكون للمؤسسات التّربوية، جميعاً، دورٌ في غرس قيم العيش المشترك، وبناء الشخصيّة الوطنيّة الصالحة، بدلاً من الاكتفاء بنقل المعلومات والمعرفة فقط؛ فلم يسبق للتربية أن كانت بالأهمية التي تتّصف بها اليوم، إذ أن لها الدور الحاسم في النهوض بالمعارف، والسلوكيات التي نحتاجها من أجل إرساء حسِّ الشعور بالمواطنة، والمسؤولية الفردية تجاه تحقيق السلام، ومناهضة الكراهية والعنف. ويمكن للتربية أن تساهم في ترجيح أصوات الاعتدال، والتّضامن، والعقل والاحترام، إذ أن السلام يتطلب، أكثر من أي وقت مضى، الحوار بين المجتمعات، ومشاركة أكبر بين الثقافات.

إذاً، نحن بحاجةٍ إلى تربية جديدة، لزمنٍ وظروفٍ جديدة؛ وبحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعليمٍ يساهم في تهيئة أطفالنا، وشبابنا للعيش في مجتمعٍ متنوِّع، يُحترم فيه الآخر أيّاً كانت أوجه التّباين، والتّمايز معه. طبعاً، لا نتحدّث هنا عن مادة دراسيّة واحدة، ولكننا نعمل على دمج هذه التّربية، وتعليمها عن طريق أنشطة مباشرة، وغير مباشرة، في جميع المواد الدراسيّة، وفي جميع مناشط البيئة التّربوية، داخل المدرسة، وخارجها. كما أن القيم الإنسانية لا يمكن أن تدرّس عن طريق الكتب وحدها، لكن الأهم هو وجود القدوة، والممارسة العمليّة. وهنا أنوّه بدور المعلمين ذوي الكفاءة العالية في وزارة التّربية، وبجهودهم للارتقاء بمنظومة القيم، والمبادئ السّامية.

وإدراكاً لذلك، فإنَّ وزارة التّربية والتّعليم العالي تصبُّ جهودها على بناء ثقافة السلام، واللّاعنف في مؤسساتها التّربوية، مستلهمة ذلك من إرثنا الحضاري الغني بالتّنوع، ومن القيم الإنسانية المشتركة، المتوارثة في لبنان، والمتجذّرة في ثقافتنا، ومن تعاليم الديانتين السماويتين، الإسلامية والمسيحيّة، مرتكزين أيضاً على القوانين، والمواثيق الدوليّة التي التزم لبنان بتطبيقها.

* المدير العام لوزارة التربية والتعليم العالي

نقابة المعلّمين: قصّة تمكينٍ حقوقيّ

المحامي زياد بارود*

ليست نقابة المعلمين طارئة على المشهد المطلبي والنقابي والنضالي، ولا يخفى على أحد دورها الرائد في هيئة التنسيق النقابية وفي محطات مطلبية حقوقية أخرى. أود في ما يلي أن أضيء فقط على نقطتين اتصلتا إلّي بحكم موقعي كمحام للنقابة وكمستشار قانوني لها منذ 1996، وهما: مصير سلسلة الرتب والرواتب وآليات التمكين الحقوقي في إطار تحصيل حقوق المعلمين والمعلمات، وذلك نظراً لما لهذين الموضوعين من أثر على الأمن الاجتماعي.

1 - سلسلة الرتب والرواتب:

من المعلوم أن إقرار السلسلة بموجب القانون 2017/46 قد جاء نتيجة نضال مطلبي قادته النقابة مع هيئة التنسيق النقابية على مدى سنوات. وربما شكّلت الانتخابات النيابية في أيار 2018 حافزاً لدى بعض القوى السياسية للسير بالسلسلة عشية تلك الانتخابات، فصدر القانون وبات نافذاً وأمراً واقعاً بحسب أصول التشريع. لكنّ صدور القانون لم يقترن بصورة حكمية بتطبيقه، فمانعت بعض إدارات المدارس وطبّقته جزئياً فيما امتنعت أخرى عن تطبيقه كلياً، في حين طبّقته مدارس أخريات بحرفية نصّه كاملاً. وفي ظل أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة، وُضع المعلمون والمعلمات في مواجهة مع إدارات بعض المدارس، واعترض الأهالي على الزيادة على الأقساط، فدخل الجميع في مواجهات مؤسفة وغابت المعالجة الرسمية، تاركةً شركاء العملية التربوية يتخبّطون في تطبيق قانون وضعه المشترع الذي غاب، بدوره، عن المتابعة. وقد أدّى ذلك، في ما أدّى إليه، إلى إشكاليات أخرى أمام صندوق التعويضات لأفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة، مما أبطأ عملية تصفية تعويض نهاية الخدمة ومعاش التقاعد. كل ذلك هدّد ويهدّد الأمن الاجتماعي كونه يطال شرائح مجتمعية واسعة من معلمين وأهالٍ على وجه التحديد، حارماً الفئة الأولى من حقوق أقرّها لهم القانون ومحمّلاً الفئة الثانية أعباء إضافية. ولا ننسى أن بعض المدارس (لاسيما في الأرياف) تعاني ما تعانيه أصلاً من عجز متراكم.

وفي ظل غياب الحسم من قبل المعنيين الرسميين، تتعاظم الخشية اليوم من إعادة النظر بحقوق أقرها القانون وبات نافذاً بشأنها، وقد التزمها عدد من المدارس فاستوفاها مستحقوها. فاستقرار التشريع ركن من أركان الاستقرار الاجتماعي ولا يجوز الارتجال في التشريع، خصوصاً أن ثمة حلولاً قيد التداول قد تسمح بمعالجة مستدامة، شرط أن تتحمّل الدولة قسطاً من مسؤوليتها على صعيد التعليم الأساسي الذي بات إلزامياً منذ 2011.

2 - التمكين الحقوقي:

في هذه الأثناء، تستمر نقابة المعلمين في السعي إلى تمكين المعلمين والمعلمات حقوقياً، على ما دأبت عليه منذ منتصف تسعينات القرن الماضي. فبالإضافة إلى عمل مجلسها التنفيذي وفروعها المنتشرة في المناطق، تقدّم النقابة الاستشارات القانونية المجانية، أسبوعياً، كما تراسل الهيئات الرسمية المعنية وتتقدّم بالدعاوى القضائية في المسائل المبدئية. ولعلّها النقابة الوحيدة بهذا الحجم في لبنان التي تقدّم هذا النوع من الخدمات للمنتسبين إليها بصورة مجانية. وقد أثبتت التجربة أن تحصين المعلمين والمعلمات عبر تمكينهم قانونياً، إنما يسهم في شكل كبير في حصولهم على حقوقهم وتجنّب حالات خسارتها بحكم جهل القانون. وفي الإطار ذاته، أصدر مكتب المستشار القانوني للنقابة كتيّبات وكتب تناولت:

- «حقوق المعلمين والمعلمات في أسئلة وأجوبة»، وهو كتيّب يتضمّن تبسيطاً للمعرفة الحقوقية.
- «حقوق المعلمين والمعلمات في التشريع»، وهو جمع وتنسيق لمختلف القوانين والأنظمة المتعلقة بأفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة. وقد صدر بطبعتين ميومتين حتى الآن.
- «الصرف من الخدمة وحقوق المعلمين والمعلمات»، وهو كتاب يتناول مختلف أوجه الصرف من الخدمة مع مراجع فقهية واجتهاد المحاكم. وقد صدر في ثلاث طبعات حتى الآن.
- عدد من المقالات والتعليقات على أحكام قضائية خاصة بالمعلمين، لاسيما في مجلة «العدل» التي تصدر عن نقابة المحامين في بيروت.

وفي كل ما تقدّم، تؤدي النقابة دوراً توعوياً بالغ الأهمية ومواكبة ضرورية للمعلمين والمعلمات الذين يشكلون فئة مجتمعية مثقفة وقادرة على التواصل مع إدارات المدارس بما يليق بالمساحة التربوية التي يتشاركونها معهنّ.

وفي المحصّلة، يبدو واضحاً أن التجربة النقابية، على الرغم من أنها تحمل أحياناً ضجيجاً ومواجهات وإضرابات وجولات غضب، إلا أنها تحمل أيضاً رفعاً لمستوى النقاش وتحصيناً للحقوق ودفعاً في اتجاه الحوار مع الشركاء في العملية التربوية: من وزارة التربية والتعليم العالي إلى لجنة التربية النيابية إلى اتحادات المؤسسات التربوية إلى إدارات المدارس إلى لجان الأهل...

الأمن الاجتماعي يمر من هنا. ليس فقط بسبب عدد المعنيين بالملف التربوي، وإنما وخصوصاً بسبب ما يعنيه هذا الملف على صعيد مستقبل لبنان. هنا تُبنى النفوس وهنا يتعلّم الجميع معنى الحقوق ومعنى احترامها. هنا ينشأ من سيتولى يوماً قيادة البلاد. هنا يبدأ الإنماء الحقيقي ويستدام...

*محام بالاستئناف،
محاضر في جامعة القديس يوسف،
وزير الداخلية الأسبق، المستشار القانوني
لنقابة المعلمين في لبنان

دور المناهج التربوية في بناء السلام في لبنان

د. ندى عويجان*

نجدنا اليوم أمام هوّة تتسّع بين عالمين غير متساويين يصارع أحدهما من أجل النمو واللحاق بالتطوّر السريع، ويسارع الآخر لصرف معرفته المتقدّمة في السيطرة على الأقل حظاً. إنه توصيف أليم لواقع مأزوم نتيجته الحتميّة مزيد من العنف والصراعات والحروب والنزوح والهجرة... فلبنان يعيش منذ الاستقلال في حال من عدم الاستقرار تتأرجح بين العنف الخامد والصراع المفتوح والحرب المعلنة، ويعاني نتائج الهجرة وضغط النزوح وتهديد الإنهيار. واقع ضاغط وسباق نحو المجهول يحفّزان على التفكّر حول بناء السلام من خلال التربية، وبشكل خاص التربية النظاميّة أي المناهج الدراسية الحالية (1997) والمناهج التي يعمل المركز التربوي على تطويرها.

بداية، لا بدّ من الوقوف عند إشكاليّات عدّة: هل تعني التربية على السلام عدم خوض النزاعات؟ هل هي تربية على الخضوع والاستسلام؟ أم تعني أن نربي أجيالاً يعيشون في حالة مسالمة افتراضيّة فيصطدمون بواقع صراعات يعيشها العالم؟ هل التربية على السلام تكفي لبناء السلام؟

بناء السلام في لبنان

يمكننا فهم السلام أنه غياب الحرب والنزاعات، أو أنه الرفاه الانساني والاجتماعي والتصالح مع الذات، أو من خلال احترام حقوق الانسان، وحقّه في الدفاع عن نفسه وعن أرضه ضدّ المتسلّطين والمغتصبين. يشمل المفهوم قيم الحريّة والمساواة والعدالة والتعاضد والتعاون في مجتمع تسوده علاقات متساوية، ويحلّ نزاعاته بالحوار حفاظاً على الكرامة الانسانيّة، وإرساء للتفاهم المتبادل، بعيداً عن العنف والصراع وكلّ أنواع التمييز والاستغلال والتنمّر والاقصاء؛ وهذا هو السلام غير الناشط. أمّا السلام الناشط فيُترجم بمجموعة أفعال بنّاءة تجعل العالم مكاناً أفضل للحياة الانسانية، ما يعني الحاجة إلى إعداد أشخاص متسامحين، متعاونين، ذوي تفكير ناقد، يحسنون الاصغاء والتواصل، يتقبّلون وجود وجهات نظر متعدّدة، يتحلّون بالمسؤوليّة الاجتماعيّة، ويراعون الاختلاف على أنواعه (الجندري...). أمّا مفهوم التربية على السلام فهو مبادرة تربويّة لتخفيف آثار الحروب على المجتمع والإنسان، وقد جعلته اليونسكو أحد أهداف التربية من أجل التنمية المستدامة. هل مناهج التعليم العام في لبنان تعدّ مواطنين بنّائي سلام؟

المناهج الدراسية الحالية والمناهج قيد التطوير

شكّلت التربية على السلام أهمّ أهداف خطة النهوض التربوي من خلال «تعزيز الانتماء والانصهار الوطنيين والانفتاح الروحي والثقافي»، «القيم اللبنانية كالحرية والديمقراطية والتسامح ونبذ العنف». وقد ارتكزت على دور لبنان في وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن خلال نظامه الديمقراطي القائم على «احترام الحريات العامة»، و«حرية الرأي والمعتقد»، و«العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع المواطنين من دون تمايز أو تفضيل»، في سبيل «تكوين المواطن» العامل على توطيد روح السلام في الذات وفي العلاقات بين الأفراد، وفي العلاقات الاجتماعية الوطنية». فالنهوض المطلوب هو مسار من الانقسام إلى الوحدة من أجل بناء السلام الأهلي المستدام. فبناء السلام يقوم على العدالة والمساواة وسيادة الحق والقانون وحرية الضمير والرأي والحوار وغيرها. وقد أنجز المركز التربوي الوثائق التحضيرية في إطار هندسة

> **أمّا السلام الناشط فيُترجم بمجموعة أفعال بنّاءة تجعل العالم مكاناً أفضل للحياة الانسانية، ما يعني الحاجة إلى إعداد أشخاص متسامحين، متعاونين، ذوي تفكير ناقد، يحسنون الاصغاء والتواصل، يتقبّلون وجود وجهات نظر متعدّدة، يتحلّون بالمسؤوليّة الاجتماعيّة، ويراعون الاختلاف على أنواعه**

المناهج المطوّرة، محدِّداً سمات المتعلّم/المواطن المتسامح، الناقد، المتعاون، المتفاعل، الباحث والمبدع، المتكيّف مع مهارات القرن الحادي والعشرين، متبنياً المقاربة بالكفايات، ولاستراتيجيات دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، في حرص على الاستفادة من تطوّر التكنولوجيا والمعلوماتية.

مناهج التنشئة المدنية والتربية الوطنية نموذجاً

وردت قيم التربية على السلام بشكل صريح في الأهداف العامّة لمنهج التربية الوطنية والتنشئة المدنيّة:روح المسالمة، الإنفتاح الثقافي والانساني، نبذ العنف،المساواة، العدالة الاجتماعيّة، الحريّة، قبول الآخر رغم الاختلاف في الجنس واللون والدين واللغة والثقافة... اكتساب مهارات النّقد والنّقاش وحلّ المشكلات بالحوار (إحدى المهارات الأساسيّة للعيش معاً بسلام)، وقد أضافت الأهداف الخاصّة للمنهج مهارات أساسيّة تساهم في التربية على السلام مثال: قواعد الإصغاء والحوار، الجرأة الأدبيّة، مساعدة الضعفاء، وإرساء ثقافة احترام القانون والاحتكام إليه عند تعذّر حلّ النّزاعات والخلافات بالحوار؛ وقد تمّت ترجمة أهداف المنهج ومادّة التربية في الكتاب المدرسي، وطرائق التعليم/التعلّم التي تحفّز التفكير النقدي، العمل الفريقي، التضامن والمشاركة...

ختاماً، تتطلّب التربية على السلام وقيمه، وجود معلّم يتبنّى القيم الّتي يدرّسها، ويعكسها في سلوكه اليوميّ ومواقفه وطرائق التدريس التي يعتمدها، فيكون مثالً يحتذى. ويتحوّل معه التّعليم/التّعلّم من مجرّد تلقين المعارف إلى تربية بالتّماهي وفلسفة حياة متّزنة بعيدة من التّناقض.

* رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء بالتكليف

المدرّسون المتعاقدون في قطاع التعليم العام أو «إدارة عدم الاستقرار»

فادي نون*

وفقاً للمركز التربوي للبحوث والإنماء للعام 2016-2017، يبلغ إجمالي عدد المدرسين في القطاع العام 43,500 مدرّس مقابل 328,171 تلميذاً. إلا أن نصفهم تقريباً، أي 21,500 مدرّس، هم من المتعاقدين غير المتفرغين.

تكمن جذور هذه الظاهرة المعقّدة في الحرب والحواجز القائمة بين المناطق والتي سمحت بانتشار استقدام المدرسين بالتعاقد. ففي التسعينيات، على سبيل المثال، كان المتعاقدون يمثلون حوالي 90% من القوى العاملة التعليمية في القطاع العام بحسب مصدر أكاديمي في الجامعة اللبنانية. واليوم تم التخفيف من حدّ هذا الاختلال في التوازن ولكنه لم يختفِ تماماً. ونتيجة لذلك، فإن المدرسين المتعاقدين في القطاع العام يتظاهرون بانتظام مطالبين بالتثبيت، كما أن هشاشة وضعهم من المحتمل أن تدفعهم نحو عدم الاستقرار الاجتماعي.

في هذا الإطار قال عضو في رابطة معلمي التعليم الأساسي إن «التعاقد يجرّ عدم الاستقرار. هل تعلم، على سبيل المثال، أن المدرسين المتعاقدين يتلقون رواتبهم مرة واحدة في السنة فقط؟ هل تعلم أنه يتم دفع رواتبهم بناءً على عدد ساعات التدريس الفعلي، وأن العطلات الرسمية غير مدفوعة؟ ولا حتى 9 آذار، وهو يوم المعلم! هل تعلم أن معدل الأجر بالساعة لا يتغيّر أو يأخذ في الاعتبار الأقدمية أو مستوى التعليم؟ وأخيراً، هل تعرف أن المدرسين المتعاقدين غير مسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولا يتلقّون بدل نقل أو تعويض نهاية الخدمة؟».

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي عدم المساواة، في ما يتعلق بالتوظيف، إلى زيادة مستوى تعقيد القضية، حيث يدرّس المتعاقدون أربع ساعات فقط في الأسبوع بينما يدرّس الآخرون عشرين ساعة.

ويضيف المصدر: «أخيراً، واجه المدرسون المتعاقدون إجحافاً إضافياً عند إعلان المسابقة لتوظيف معلّمين جدد في عام 2008، في حين أنهم كانوا قد طالبوا بتخصيص هذه المسابقة حصرياً لهم، كما كان الحال في عام 2004. وبالتالي، يقضي بعضهم حياتهم المهنية بأكملها في حالة من عدم الاستقرار».

وقال مصدر رسمي في الجامعة اللبنانية طلب عدم الكشف عن هويته إن «التوظيف في القطاع العام، بما في ذلك في التعليم، ليس سوى مشروع واسع لإدارة عدم الاستقرار».

يُعدّ توزيع المعلمين في المدارس العامة البالغ عددها 1257 مدرسة في لبنان، مثالاً جيداً، إن من حيث العمالة الزائدة أو الناقصة بحسب المنطقة، حيث نجد في المتوسط مدرساً واحداً لكل 7.54 تلميذ في القطاع العام، في حين أن الرقم 12.40 في القطاع الخاص. وهذا فرق كبير.

من الواضح أن لهذا الوضع تداعيات على السلم الاجتماعي. ولكن مع سياسة خفض الإنفاق التي وضعها المانحون في مؤتمر سيدر (CEDRE) في باريس، يمكن أن يصبح هذا الوضع أكثر تعقيداً، بخاصة مع قرار تجميد التوظيف في القطاع العام.

كيف ستقوم وزارة التعليم بملء مناصب المدرسين المتقاعدين التي تشغر كل عام؟ ما من إجابة واضحة على هذا التحدي حتى الآن. وفقاً لمصدرنا في رابطة معلمي التعليم الأساسي، فإن المدرسين العاملين حالياً، سواء أكانوا في الملاك أم متعاقدين، هم الذين سيتولّون مؤقتاً ساعات تدريس إضافية، «وهذا ليس بالأمر السيّئ».

لكن وفقاً لمصدر مسؤول في وزارة التربية والتعليم العالي طلب عدم الكشف عن هويته، فإن هذا النهج غير صالح إلا على المدى القصير. أما على المدى الطويل، فتجرى حالياً دراسة جدوى في وزارة الصحة لتسجيل 1.8 مليون مواطن لبناني لا يستفيدون من أي ضمان اجتماعي في الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي، وبالتالي معالجة الوضع غير المستقر للمتعاقدين. في الوقت نفسه، يتم أيضاً التخطيط لدورات تدريبية لإضفاء الطابع الاحترافي على مهنة التدريس، مع احتمال إعلان مسابقة جديدة.

© عمل فني لمنى أبي وردة

(نص مترجم من الفرنسية)

* صحافي في جريدة «لوريان لو جور»

حماية التلميذ على رأس أولويات وزارة التربية

هيلدا الخوري*

بناءً على المادة العاشرة من الدستور اللبناني التي تنص على الحق في التعليم، وتماشياً مع اتفاقيّة حقوق الطفل المصادق عليها من الدولة اللبنانيّة والتي تنصّ على الحق العالمي للطفل بالتعلّم والحماية من العنف؛ وتطبيقاً لتعديلات القانون رقم 422 التي منعت كلّ أنواع التأديب العنفيّ؛ والتزاماً بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (2015-2030) الذي يركّز على ضمان بيئة مدرسية آمنة، وإيماناً منّا بضرورة تأمين التعليم النوعي للجميع، وانطلاقاً من الحاجة الملحّة إلى توحيد وتحسين إجراءات حماية التلميذ من العنف؛ أطلقت وزارة التربية والتعليم العالي «سياسة حماية التلميذ في البيئة المدرسية»، في 11 أيار 2018.

تهدف وزارة التربية – المديريّة العامّة للتربية إلى توحيد وتفعيل إجراءات حماية التلميذ، إن كان على مستوى الوقاية من العنف أو الاستجابة، على أن يتمّ تطبيق هذه الإجراءات في كلّ المدارس والثانويات اللبنانيّة.

تتمثّل رؤية وزارة التربية بتأمين بيئة مدرسيّة آمنة وإيجابيّة توفّر الظروف الملائمة للتعلّم، من خلال الوقاية أوّلاً، الّتي تُقدَّم للتلاميذ عبر أنشطة دعم نفسي إجتماعي دوريّة، ولقاءات فرديّة، والاستجابة ثانياً، والتي لا يمكن أن تتفعّل من دون التعاون بين الوزارات المعنيّة. في هذا الإطار، وُضعت آليّة التعامل مع حالات العنف، التي تبدأ بالرصد المبكر والآمن للحالات، وتُستأنف بتوصيف الحالة، فاتّخاذ التدبير المناسب، وأخيراً بالمتابعة اللاحقة الّتي تقوم على متابعة وضع التلميذ بعد اتّخاذ الإجراءات اللازمة. تجدر الاشارة إلى أنّ هذه الإجراءات تعطي دوراً للادارة وللمعلّمين في الحماية، يشكّل مكوّناً أساسيّاً للسياسة.

تتم متابعة تطبيق، تقييم وتعديل هذه السياسة على الصعيد المركزي من خلال وحدة التوجيه التربوي في الإرشاد والتوجيه، التي تضمّ فريقاً متخصّصاً بحماية التلميذ، والّتي تشرف على عمل الموجّهين التربويّين، الذين يتابعون السياسة في المدارس.

تشكّل حماية التلميذ مسؤوليّة تشاركيّة تستوجب، إلى جانب تدابير وزارة التربية، تضافر جهود كلّ جهة تلعب دوراً في حياة التلميذ: المجتمع المحلّي، المنظمات الدوليّة والمحليّة، الوزارات المعنيّة، وبالأخصّ، الأهل. المسؤولية الملقاة على عاتقنا كبيرة فبناء المواطن يبدأ بالتربية.

*مديرة الإرشاد والتوجيه
المديرية العامة للتربية
وزارة التربية والتعليم العالي

ضمان حماية أطفال لبنان من العنف أمر حيوي للسلام والاستقرار في المنطقة

إميلي لويس*

أدى وصول مئات الآلاف من الأطفال السوريين إلى لبنان منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا في العام 2011، إلى زيادة الضغط على نظام التعليم اللبناني المُجهَد بالفعل. وفي هذا الإطار تقول نهلا حرب، منسقة التوجيه التربوي في وزارة التربية اللبنانية، إن زيادة الضغط على موارد المدارس ترافقت مع زيادة تعرّض الأطفال للعنف والاستغلال.

عندما يواجه الأطفال احتمال وجود بيئة أكاديمية غير آمنة، يختار الكثير منهم تفويت المدرسة أحياناً، أو التسرّب كلياً، وفقاً لدراسة أجرتها «جمعية إنقاذ الطفولة» حول التنمّر في لبنان في العام 2018. ومن النتائج المثيرة للقلق إلى حدّ أكبر، حدّد البنك الدولي أن «الافتقار إلى التعليم المدرسي اليوم من المرجح أن يؤدي إلى تفاقم خطر الصراعات في المستقبل وزعزعة الاستقرار في المنطقة».

حتى وقت قريب، لم تتوافر سياسة متكاملة لحماية الأطفال في المدارس اللبنانية، ما يعني أن المعلمين غالباً ما كانوا غير مهيأين للتعامل مع حوادث العنف، وبدلًا من ذلك كانوا يعتمدون على التدريب والتدخل الذي تقدمهما المنظمات غير الحكومية.

لمعالجة هذا الوضع، أطلقت وزارة التربية في العام الماضي، بالتنسيق مع اليونيسف، «سياسة حماية التلميذ في البيئة المدرسية». وبعد تجربة هذه السياسة في 20 مدرسة وتقييمها، تمّ إطلاقها في 300 مدرسة رسمية لتعميم التنفيذ في كافة أنحاء البلاد.

توفر مسودة سياسة الحماية هذه إطاراً لتدريب العاملين في المدرسة على كيفية تحديد علامات التنمُّر أو الإساءة، وإحالة الحالات إلى المتخصصين في الوزارة. بالنسبة إلى نسرين طويلة، المسؤولة عن حماية الطفل في «اليونيسيف»، يجب أن تكون هذه السياسة «المعيار الأدنى» لأي كيان لديه اتصال مباشر بالأطفال.

إلى جانب تزويد المعلمين بالأدوات اللازمة لاكتشاف العنف، تهدف هذه السياسة إلى مساعدة الأطفال على بناء علاقات غير عنيفة، وتطوير بيئات مدرسية أكثر أماناً. وتقول طويلة إن هذا الإطار التعليمي الآمن يسمح للأطفال في نهاية المطاف بالتركيز والتعلّم بشكل أكثر فعالية.

وتضيف: يساعد فريق من مستشاري الدعم النفسي المتخصصين من الوزارة في إنشاء مدارس أكثر أماناً فيديرون جلسات مع التلاميذ تغطي خمس مهارات: الإدراك الذاتي، والإدارة الذاتية، والوعي الاجتماعي، وبناء العلاقات، وصنع القرار الفعال.

وتفسّر أن هذه الأنشطة كلها تقع ضمن نطاق الموضوع الشامل للاعنف.

من بين الأنشطة التي تمّ تقديمها للأطفال الأصغر سناً تذكر حرب «نجم الامتنان»، حيث يُمنح كل منهم نجمة ورقية، ويُطلب منهم كتابة أسماء خمسة أشخاص قدّموا الدعم لهم. وقد تبيّن أن الشعور بالامتنان يؤدي إلى إفراز هورمون «الأكسيتوسين» الذي ثبت أنه يعمل على إصلاح الأضرار العاطفية والحفاظ على الرفاه.

حالياً، لا يستفيد إلا الأطفال السوريون من وجود مستشارين للدعم النفسي الدائم لأن مناهجهم الدراسية أكثر مرونة من نظرائهم اللبنانيين. أما بالنسبة إلى الطلاب اللبنانيين، فيقوم فريق من المستشارين «المتنقلين» بالتناوب على تقديم أنشطة بناء السلام وتدريب المدرسين.

وتقول حرب إن الوزارة «تحلم» بوجود مستشارين متفرّغين للأطفال اللبنانيين، لكن هذا الحلم لم يجد طريقه بعد إلى التشريع.

وتقول طويلة من جهتها: بالطبع، لا يبدأ العنف ضد الأطفال أو ينتهي عند أبواب المدرسة. والكثير من المجتمعات اللبنانية لا تزال تظهر مستويات عالية من التسامح والتقبّل في ما يتعلق بالعنف ضد الطفل.

ومع أن ولاية وزارة التربية لا تمتد إلى منازل الأطفال والمجتمع ككل، فإن المسؤولين فيها على ثقة من أن الدعم المقدَّم من سياسة الحماية سيشجع الأطفال على التحدث عن المشاكل في المنزل.

تضيف حرب: «رسالتنا الرئيسية [للأطفال] هي أنه يمكنكم أن تسألوا، لن تواجهوا المتاعب بسبب ذلك».

لقد سمح تطبيق «سياسة حماية التلميذ في البيئة المدرسية» لصانعيها بتدوين ملاحظاتهم عليها، وصقل شكلها على أمل بناء مستقبل أكثر سلماً للجيل المقبل من اللبنانيين والسوريين.

(نص مترجم من الإنكليزية)

* صحافية في جريدة «الدايلي ستار»

مخاطر الإدمان على ألعاب الفيديو

د. نظير حاوي*

بدأت الدراسات بتقديم أدلة تجريبية على وجود أشكال إدمان لا علاقة لها بتعاطي المخدرات، ولا سيما مع انشغال بعض الناس بالألعاب الرقمية، فقد أدخل «الدليل التشخيصي والإحصائي للإضطرابات العقلية» في طبعته الخامسة (DSM-5)، الصادرة في عام 2013، اضطراب ألعاب الإنترنت (IGD) كاضطراب عقلي محتمل. كذلك، صنّفت منظمة الصحة العالمية في حزيران 2018 إدمان ألعاب الفيديو كمرض عقلي في التصنيف الدولي للأمراض (ICD-11) كنتيجة للأدلة المستندة إلى الأبحاث.

واليوم تتأثّر نسبة كبيرة من السكان بهذه الأمراض الجديدة التي تسبّب الإدمان مع اكتساح استخدام التكنولوجيا كل الأسر تقريباً من دون التفرقة بين فقير وغني. والمثير للقلق أن التكنولوجيا السريعة التطور تُحدث أثراً مدمّراً على الأنظمة الحسية والحركية وآليات التعلّق الناشئة في الأطفال، مع تأثير سلبي طويل الأجل على صحتهم البدنية والنفسية والسلوكية. علاوة على ذلك، نجد أشخاصاً من كافة الفئات العمرية تقريباً مدمنين على الهواتف الذكية وألعاب الفيديو (مثال ألعاب Fortnite وPubG وApex Legends وغيرها)، ووسائل التواصل الاجتماعي (مثال منصات Facebook وInstagram وغيرها)، وحتى الرسائل النصية بحدّ ذاتها (WhatsApp). فقد كشفت الدراسات المنشورة التي أُجريت في الكثير من البلدان، عن وجود ارتباطات ذات دلالة إحصائية بين استخدام التكنولوجيا الإدماني أو الإشكالي والاضطرابات النفسية المشتركة (Hawi & Samaha, 2017; Samaha & Hawi, 2016).

في لبنان، قُمت بالشراكة مع الدكتورة مايا سماحة روبرت، بنشر دراستين بحثيتين رائدتين قبل أشهر عدة من تصنيف منظمة الصحة العالمية للإدمان على ألعاب الفيديو كمرض عقلي. ونظراً إلى حجم المشكلة، قررنا إتاحة مقياس للعالم العربي بأكمله. لذلك، أجرينا دراسة للتحقّق من صحة النسخة العربية من اختبار IGD-20، وهي أداة سيكومترية موحدّة تقيّم اضطرابات ألعاب الإنترنت (IGD) وفقاً للمعايير التسعة التي اقترحتها الجمعية الأميركية للطبّ النفسي في الإصدار الأخير من «الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات العقلية» (DSM-5). تهدف هذه النسخة العربية من اختبار IGD-20 إلى المساعدة في تحديد الأشخاص الناطقين باللغة العربية الذين يلعبون على الإنترنت بشكل مرضي، وتحفيز الدراسات التعاونية بين الثقافات التي يمكن أن تسهم في هذا المجال الذي يحتاج إلى المزيد من الأبحاث لتكوين نظرة متبصرة ولتحديد العلاج. وقد أظهرت دراستنا التي تحمل عنوان «التحقّق من صحة النسخة العربية من اختبار اضطراب ألعاب الإنترنت IGD-20» أن النسخة العربية من اختبار IGD-20 هي مقياس صحيح وموثوق به لاضطراب ألعاب الإنترنت بين السكان الناطقين باللغة العربية. وتم نشر هذه الدراسة في المجلة المرموقة «علم النفس السيبراني والسلوك والشبكات الاجتماعية» (Cyberpsychology, Behavior, and SocialNetworking) في عام 2017.

كان الهدف التالي الذي حدّدته بالشراكة مع الدكتورة سماحة روبرت، هو إجراء دراسة بحثية في لبنان لتحديد مدى انتشار ألعاب الفيديو، وللنظر في الترابط بين ألعاب الفيديو وأعراض الاضطرابات النفسية والعوامل الديموغرافية والاكتئاب والقلق

© عمل فني لمنى أبي وردة

وسمات الشخصية والأمراض المشتركة الأخرى. كان الهدف من هذه الدراسة هو بناء استراتيجية وقائية سليمة قائمة على الأدلة واقتراح السياسات، وتحفيز الباحثين من الدول العربية لإجراء دراسات مماثلة. نُشرت الدراسة البحثية في عام 2018 بالتعاون مع الدكتور مارك غريفيث بعنوان «اضطراب ألعاب الإنترنت في لبنان: العلاقات مع العمر وعادات النوم والتحصيل الدراسي». لقد أظهرت هذه الدراسة أن معدل انتشار اضطراب ألعاب الفيديو كان 9.2% في العيّنة. بالإضافة إلى ذلك، بيّنت أن اضطرابات ألعاب الفيديو كانت مرتبطة بصغر السن وفترات النوم الأقصر ومستوى التحصيل الدراسي الأكثر تدنياً. في حين يلعب بعض اللاعبين على شبكة الإنترنت بشكل عرَضي من دون الاتصال بشبكة الإنترنت أحياناً، إلا أن كافة اللاعبين الذين يعانون من اضطرابات الألعاب أبلغوا عن اللعب على شبكة الإنترنت فقط. وهؤلاء ينامون ساعات أقل بكثير في الليلة (5 ساعات) مقارنة باللاعبين على شبكة الإنترنت الذين يلعبون بشكل عرضي (7 ساعات). كان متوسط الدرجات المدرسية للاعبين الذين يعانون من اضطراب ألعاب الإنترنت هو الأدنى بين كافة فئات اللاعبين، وأدنى من متوسط درجة النجاح في المدرسة. تشكّل النتائج المذكورة أعلاه قائمة جزئية بما تمّ اكتشافه حول هذا الاضطراب وتمثّل عواقب وخيمة لأولئك الذين يعانون منه.

على الرغم من أن ألعاب الفيديو يمكن أن تكون ممتعة للغاية للأطفال والكبار، فهي تعلّم اللاعبين حلّ المشكلات والمنطق وإدارة الموارد والتوافق الحركي البصري والتفكير بسرعة، إلا أنه ينبغي على أولياء الأمور أن يكونوا على دراية بالألعاب التي يمكن لأطفالهم لعبها والفترة الزمنية لجلسات اللعب والأوقات والأشخاص الذين يلعبون معهم، وحجم المشتريات داخل التطبيقات، والأهم من ذلك إشراكهم في الهوايات البديلة. تجدر الإشارة إلى أن فرقة العمل المعنية بالإعلام العنيف التابعة للجمعية الأميركية للطب النفسي، خلصت إلى أن التعرّض لألعاب الفيديو العنيفة مرتبط بزيادة السلوكيات والأفكار والعواطف العدوانية فضلاً عن انخفاض مستويات التقمص العاطفي. الصبي الذي قتل والده وثلاثة أشخاص آخرين في منطقة زقاق البلاط ببيروت في عام 2017، وحادثة إطلاق النار في باركلاند في فلوريدا في عام 2018 التي أودت بحياة 17 طالباً وموظفاً، وهجوما كرايست شيرش اللذان قتلا 50 شخصاً، هي من الحوادث التي تؤدي إلى تساؤل الناس حول تأثير ألعاب الفيديو العنيفة.

(نص مترجم من الإنكليزية)

* رائد فكري بارز في قضايا الإدمان الرقمي

المراجع:

Samaha, M., & Hawi, N. S. (2016). Relationships among smartphone addiction, stress, academic performance, and satisfaction with life. Computers in Human Behavior, 57, 321-325

مايا سماحة ونظير حاوي (2016). العلاقات بين الإدمان على الهاتف الذكي والإجهاد والأداء الدراسي وشعور الرضا عن الحياة. أجهزة الكمبيوتر في سلوك الإنسان

Hawi, N. S., & Samaha, M. (2017). The relations among social media addiction, self-esteem, and life satisfaction in university students. Social Science Computer Review, 35(5), 576-586

نظير حاوي ومايا سماحة (2017). العلاقات بين الإدمان على وسائل التواصل الاجتماعي واحترام الذات وشعور الرضا عن الحياة لدى طلاب الجامعة. مجلة العلوم الاجتماعية الكمبيوتر

Hawi, N. S., & Samaha, M. (2017). Internet Gaming Disorder-20 Cyberpsychology, Behavior, and Social Networking, 20(4), 268-272

نظير حاوي ومايا سماحة (2017). إضطراب ألعاب الإنترنت IGD-20. علم النفس السيبراني والسلوك والتشبيك الاجتماعي

The American Psychological Association Task Force on Violent Media. (2017). The American Psychological Association Task Force Assessment of Violent Video Games: Science in the Service of Public Interest. *American Psychologist*. 72(2): 126-143

فرقة العمل المعنية بالإعلام العنيف التابعة للجمعية الأميركية للطب النفسي (2017). تقييم فرقة العمل المعنية بالإعلام العنيف التابعة للجمعية الأميركية للطب النفسي لألعاب الفيديو العنيفة: العلم في خدمة المصلحة العامة. الجريدة الأكاديمية «عالم نفسي أميركي»

الاختلاط الاجتماعي في التعليم العالي

د. عدنان الأمين*

شعرتُ بشيء من الغربة في الأسبوع الأول من التحاقي بكلية التربية في الجامعة اللبنانية في خريف العام 1966. لم يكن الصف كبيراً، لكن لا أحد من زملائي الخمسة عشر كان يشبهني. ولا أحد منهم يعرف قريتي شقراء في الجنوب اللبناني. وأنا أيضاً لم أكن أعرف البلدات التي ينتمي إليها زملائي وزميلاتي. كانوا من كفريا وكوسبا وبشمزين (الكورة) وحاصبيا وطرابلس والمزرعة والأشرفية وعاليه... سنَّةً وشيعة وأرثوذكساً وموارنةً وكاثوليكاً ودروزاً. ولما كان الأساتذة أيضاً متنوّعي المشارب الجغرافية والدينية، فقد أصبح التنوّع هو السمة الأساسية للصف ولكلية التربية عموماً في ذلك الوقت. هذا التنوّع كان يضفي على الصف حرارة الاختلاف في الرأي، وتعدّد زوايا النظر، وفضول التعرّف على الآخر.

© رسم ساندرا جبر

حرارة الصف

المتشابهون غالباً ما لا يأبهون بما يقوله زملاؤهم أو أساتذتهم أو طلابهم بقدر ما يتوقعونه، وإذا انتبهوا فإما لأن أحدهم استحضر آخرَ مُتخَيَلاً وهاجمه، فيصفقون له، أو إذا قال أحدهم شيئاً مختلفاً فيستنكرونه. المتشابهون يفضلون الخطاب المعياري.

لم أدرك ميزة التنوّع في الصف والديناميكية التي يطلقها إلا بعدما عدتُ أستاذاً في كلية التربية، في العام الدراسي 1977-1978، في المبنى نفسه، في منطقة الأونيسكو. كانت الجامعة اللبنانية قد تفرّعت، وأصبح المكان الذي درست فيه سابقاً اسمه «كلية التربية - الفرع الأول». المشهد هنا أصبح شديد التجانس: موظفون مسلمون، وأساتذة مسلمون، وطلاب مسلمون (59%). في حين أن الفرع الثاني يقع في منطقة الروضة (الدكوانة) وجمهوره مسيحي إدارة وأساتذة وطلاباً (59%).

ثم تأكد لي الفرق بين الصف المتجانس والصف المتنوّع عندما علّمتُ لاحقاً في صف الماجستير. ودراسة الماجستير تتم في مبنى العمادة (فرن الشباك) المختلط. به يلتحق طلاب تخرّجوا من الفرعين. أذكر أنني اخترت يومها موضوعاً في مادة منهجية البحث التربوي هو التديُّن (وقياسه). وفي الصف مؤمنون وغير مؤمنين، ومسلمون ومسيحيون ودروز، وراهبة، وحزبيون وغير حزبيين. وبينما كان صف الليسانس في الفرع الأول يجرجر متثائباً حتى نهايته، فإننا في صف الماجستير كان يفوتنا دائماً أن الوقت قد انتهى بسبب حرارة النقاش، وحماسة الانخراط فيه، وفضول الاكتشافات المتتالية لتباين المعاني، ليس فقط بين الطلاب، إنما بدرجة أولى بين الوقائع والمواقع من جهة والتصورات والأحكام المسبقة والمنمَّطة من جهة ثانية. وغالباً ما كان وهج النقاش ينتشر بعد الصف حتى نهاية الممر.

توليد الأفكار

إن كل اختلاط أياً يكن نوعه هو مصدر إفادة للجميع، سواء كان هذا الاختلاط بين المناطق والطوائف والأديان والأعراق، أم بين الطبقات الاجتماعية، أو بين الجنسين. فالانغلاق، كل انغلاق، معيق على المستوى الانفعالي والفكري. والحضارات لم تتطور إلاّ من خلال الاختلاط بين البشر، وتمازج الأفكار وتفاعلها وتلاقحها.

ومبادئ حقوق الإنسان حول تكافؤ الفرص أو مبادئ العدالة الاجتماعية حول عطاء أكثر لمن لديهم أقل، ليست سوى صياغة توجيهية لهذه الفكرة حول الاختلاط بين البشر فضلاً عن حفظ كرامتهم كبشر.

في كلية التربية، حتى منتصف السبعينات، كانت الكافتيريا وقاعة المحاضرات بأهمية الصفوف. وهذا ما يمكن تسميته بالمنهج الموازي. والمنهج الموازي حرّ ومفتوح في صناعته وتطبيقه وتعديله على الفاعلين فيه، من طلاب وأساتذة وإداريين. في ذلك الوقت كان هناك يسار ويمين، أحزاب وأمزجة. وكان هناك محافظون وليبراليون، تقليديون ومجددون. ذكور وإناث. من جيل واحد. وبسبب تفرّغ الطلاب للدراسة بمنح من الدولة، كانوا يقضون كل وقتهم في الكلية بين الصف والكافتيريا وقاعة المحاضرات. في هذا المناخ المختلط حصل التعارف والتفاعل والتلاقح بين الأفكار، وتولّدت اتجاهات فنية وفكرية وسياسية وشبابية لم تكن لتولد لولاه. هنا نشأت حركة «الوعي» الطلابية التي تكوّنت في البداية

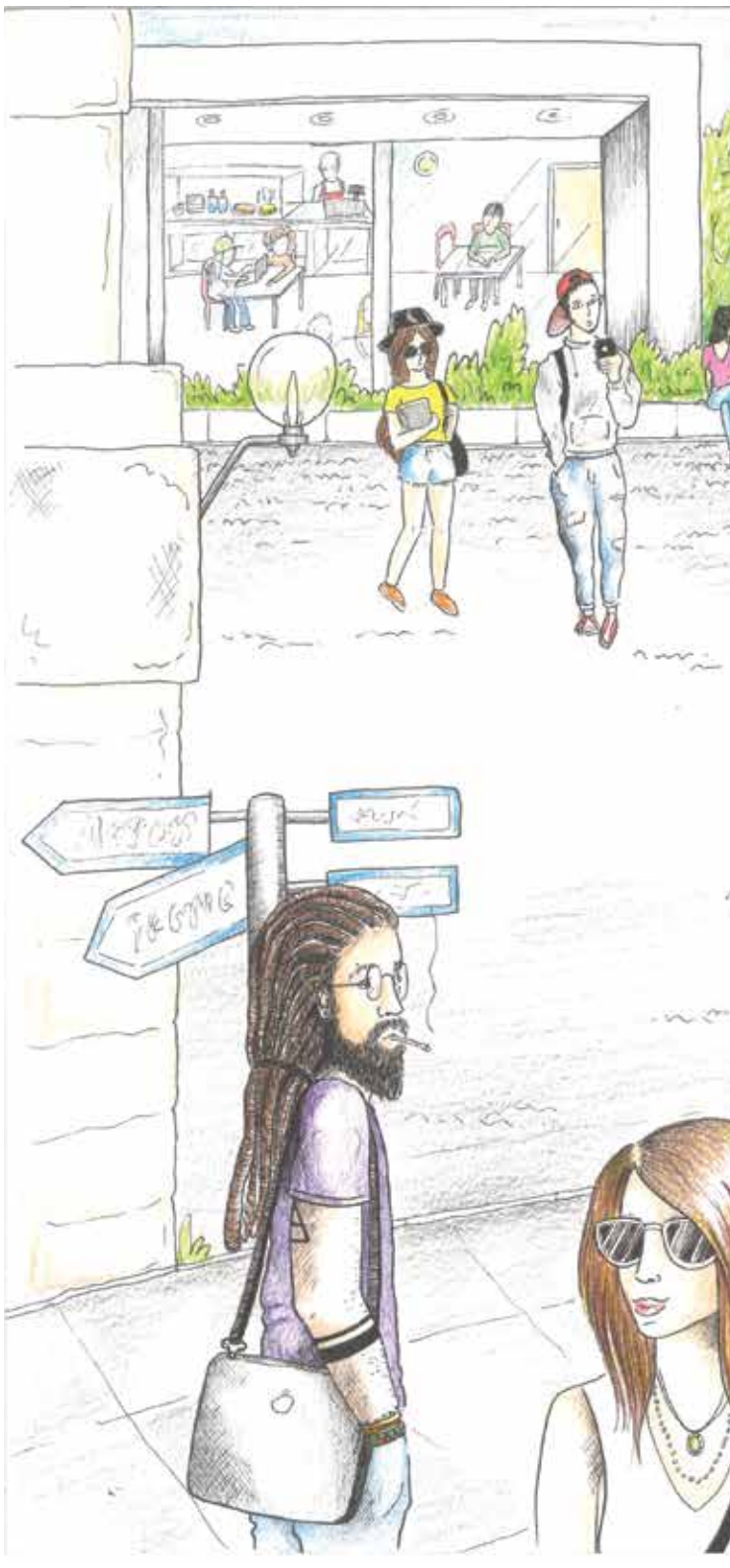

من طلاب مسيحيين وقفوا ضد حزب الكتائب، وصارت منظمة يسارية غير شيوعية. انخرطت الحركة في العمل الطلابي والنقابي والوطني وانتشرت في جامعات أخرى. وهنا نشأت مدارس جديدة في الأدب والشعر، أبرزتها اللقاءات والندوات التي ازدهرت في الكلية. ومن جيل ذلك الاختلاط تكوّنت لاحقاً رابطة الأساتذة المتفرّغين في الجامعة اللبنانية التي وفر لها تنظيماً مختلطاً، دافع عنها حتى خلال الحرب وبعدها، وجعلها تعيش إلى يومنا هذا.

ما بعد انقسام الجامعة اللبنانية في فروع، اندرج الطلاب الجدد في الجامعة في النزاع السياسي المستجد، وانفرط عقد اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية (المختلط)، ولم يقم حتى يومنا هذا. وانفرط عقد حركة «الوعي» التي كان لها دور في إنشائه. تكوّنت محله مجالس طلابية تخص كل فرع على حدة. وصارت هذه المجالس تتوارث نفسها بانتخابات أو من دون انتخابات. وأصبح لكل فرع منهجه الموازي، المنغلق على ذاته والذي يكرر نفسه بشعارات واحتفالات تخص كل جهة سياسية مسيطرة على الفرع.

الحراك الاجتماعي

إن الاختلاط بين جماعات وشرائح اجتماعية متنوّعة يرجّح مضمون أجندة الطلاب والأساتذة والإدارة نحو المسائل العامة. أما الانغلاق على جماعة سياسية ذات هوية واحدة فيغذي غُلاة الدفاع عن حقوق الجماعة ويعزّز نظام الحماية. ويتم ذلك على حساب معايير الكفاءة والاستحقاق. وتنحدر بذلك نوعية التعليم، وتتراجع فرص الحراك الاجتماعي، أي تقل فرص من هم أدنى في السلّم الاجتماعي بالصعود التربوي والاجتماعي.

لقد بيّن تقرير جيمس كولمان منذ العام 1966 كيف أن الاختلاط بين طلاب التعليم العام السود (الأفقر) والبيض أفاد الطلاب السود، أكثر مما استفادوا من المدارس المقتصرة على السود فقط. والسبب هو أن الإختلاط يزيد فرص التعلّم عن طريق الأقران. وقد توصلتْ إلى نتائج مشابهة في دراسة عن التعليم والحراك الاجتماعي في مدينة صيدا في العام 1980. كما بيّن تحليل توزّع طلاب الجامعة الأميركية في بيروت، في الفترة التي كانت فيها مؤسسة الحريري تقدم منحاً للطلاب ذوي الدخل المحدود لارتياد الجامعة (في التسعينات)، أن التركيب الاجتماعي للجامعة قد تغيّر من الناحية الطبقية. في تلك الفترة أيضاً بيّنت دراسة أجريت على الطلاب الجامعيين في لبنان، أن الجامعة الأميركية في بيروت كانت الأكثر اختلاطاً بين المسيحيين والمسلمين، مقارنة بجميع الجامعات الخاصة والجامعة اللبنانية. (ليس لدي معطيات موثقة حول أحوال الجامعات اليوم).

هناك مبادرات متعددة لتوفير الاختلاط الطبقي حالياً، ومن ثم الحراك الاجتماعي. فوزارة التربية والتعليم العالي بدأت منذ سنوات عدة بإعطاء منح دراسية كاملة للطلاب المتفوقين في الامتحانات الثانوية لها مفاعيل مشابهة اجتماعياً. ومن أهم «المبادرات» وجود ما يسمى بـ «الكليات الموحدة» في الجامعة اللبنانية. وهي كليات من دون فروع. ويجري الالتحاق بها عن طريق المباريات. ويسود الالتحاق بها تنافس شديد بين أصحاب الكفاءات. لذلك وفرت اختلاطاً من النوعين، ما بين الطوائف وما بين الطبقات الاجتماعية. وهي دليل إضافي على العلاقة بين الاختلاط الاجتماعي والانفتاح القِيمي وجودة التعليم والحراك الاجتماعي.

هذه التجارب الناجحة ما زالت صغيرة في نطاقها، خاصة أن طلاب «الكليات الموحدة» لم يشكلوا في العام 2017/2016 سوى 4.7% من مجموع طلاب الجامعة اللبنانية. لكنها تستحق التأمل والنظر في فرص اعتماد مبادئها في السياسة العامة للدولة اللبنانية، إن في ما يتعلق بالتعليم الخاص أو بالجامعة اللبنانية.

الجامعة تجمع

هكذا في اللغة العربية. أما في اللغة اللاتينية فهي تحيل إلى «الكل» (universitas, universus).

يشيع في لبنان منذ التسعينات فتح الجامعات الخاصة فروعاً لها هنا وهناك. وفي الجامعة اللبنانية يشيع فتح الفروع والشُعب في المناطق، حتى أصبح عددها اليوم 68 فرعاً وشعبة. وفي ذلك فكرة «خدمة الجمهور» المعاكسة لمعنى الجامعة. تبحث الجامعات الخاصة التي تفتح فروعاً عن زبائن (بالمعنى الاقتصادي للكلمة)، وتبحث الجامعة اللبنانية عن زبائن (بالمعنى السياسي للكلمة).

في القطاع الخاص، تلحق الجامعة زبائنها المحتملين إلى قراهم وبلداتهم. وتوفر لهم تعليماً «من حواضر البيت» و"بأسعار متهاودة". أما وزارة التربية والتعليم العالي فتمعن في منح التراخيص، وفي تجنّب الرقابة إكراماً لعيون طالبي الخدمة من النافذين. طالبو الخدمة من النافذين إما يستعملون الجامعة لأغراض تجارية، أو يستعملونها من أجل خدمة الجماعة. وفي جامعات الجماعات يتم «تسهيل» تعليم الطلاب من أجل توفير الحراك الاجتماعي لهم، إذا ما توفر، من «داخل الطائفة» أو توفير إعادة إنتاج نخب الطائفة.

وبدلاً من أن تقيم الجامعة اللبنانية مجمعاً جامعياً راقياً في الشمال مثلاً (أو في الجنوب أو البقاع)، توفر فيه جميع الأبنية والتجهيزات اللازمة، وتحشد أفضل الأساتذة، وتوفر مساعدات لأبناء ذوي الدخل المحدود الآتين من مناطق بعيدة، فإنها تنشئ فروعاً في البلدات، بأدنى الشروط. والذريعة المعلنة أن الدولة بذلك تخدم أبناء المناطق البعيدة. أما المسوّغ غير المعلن فهو استثمار هذا العمل سياسياً، الذي يلاحظ في ضخامة الحشود السياسية والتهليل بما تمّ افتتاحه. ثم أن هذه مناسبة للسياسيين في تعيين أساتذة ومديري شعب وإلحاق طلاب، وكسب ولاء أهل المنطقة، هي سياسة شعبوية إذا صحّ التعبير.

الجامعة بعد أن تجمع ما بين المختلفين، يجب أن توفر فضاء جديداً، يشعر فيه الطالب أنه انتقل إلى عالم جديد وآفاق جديدة. الجامعة ليست مدرسة أعلى في البيئة نفسها. وعندما تعطي الجامعة شهادات فلا بد من أن تكون لهذه الشهادات قيمة مهنية وفكرية. الجامعة ليست معهداً عالياً للتعليم التقني. ليست تخصصاً. هي مكان يدرس فيه الطالب اختصاصاً ويتعرف في الوقت نفسه على معارف جديدة وأشخاص جدد. وهي مكان يوفر قدراً كافياً من المساحات في الوقت والمكان لكي يتفاعل الطالب مع زملائه في أنشطة حقيقية (المنهج الموازي)، بما في ذلك التعارف ما بين الجنسين. وإلا كيف تسهم الجامعة في رفع الرأسمال الاجتماعي للمتخرّجين منها مقارنة بالمتخرّجين من المرحلة الثانوية؟ وكيف تسهم في التغيير الاجتماعي؟

* أستاذ العلوم التربوية في الجامعة اللبنانية

التربية الإعلامية والتحوّلات الثقافية

د. جاد ملكي*

في بلد يذيع صيته بالحروب الأهلية المتكرّرة والطائفية والعنصرية والطبقية والتمييز الجنسي وكراهية المثلية الجنسية والحسّ الضعيف بالمواطنة والهوية القومية، ما هو الدور الذي يمكن أن تضطلع به التربية الإعلامية (media literacy) لسدّ الفجوات وتحويل ثقافات الجدال والتناقض والحصرية إلى ثقافات الإنسانية العالمية والوئام الجماعي والعدالة الشاملة؟. يواصل الإعلام اللبناني إنتاج الانقسامات الاجتماعية والسياسية والنظام الأبوي الطائفي الفاسد الراسخ. إن المستويات الضعيفة للتربية الاعلامية لدى الجمهور والافتقار إلى التربية الإعلامية في المدارس والجامعات تعني أن مثل هذا النقل والتمثيل الإعلامي الضار والمقلق للآفات الاجتماعية لا يخضع للمساءلة ولا يلقى معارضة وغالباً ما يكون خفياً. تتمتّع التربية الإعلامية بالقدرة على تحويل الأفراد والمتحدات من مستهلكين منفعلين طيّعين للمحتوى الإعلامي المقسم للمجتمع إلى منتجين فاعلين وممكَّنين ومبدعين في تغيير الرسائل والعمليات الإعلامية، فيصبحون بالتالي وكلاء للتحولات الثقافية.

© عمل فني لمنى أبي وردة

تستطيع التربية الإعلامية تقديم الكثير للبنان وللمنطقة، ومع ذلك لا تزال في بداياتها تستصعب تثبيت مكانتها في المدارس والجامعات على الرغم من التقدّم الكبير المحرز في العقد الماضي. لكن المشاكل المرتبطة بمستويات التربية الإعلامية المنخفضة، إن بشكل مباشر أو غير مباشر، تتعدّى المجال السياسي وقد تكون مرتبطة بالنزعة الاستهلاكية المنتشرة في لبنان والثقافة المادية المتنامية، المهووسة بالمظاهر والألقاب والمكانة الاجتماعية، ومعقدّة بشكل إضافي بهوية متضاربة تسعى جاهدة لتحقيق الحداثة - ولا سيما تفسير سطحي للحداثة الغربية - مع ذلك تتمسك بالقيم القمعية التقليدية المتناقضة. أضف إلى ذلك التمييز الواسع النطاق ضد النساء والكثير من الأقليات، الذين لا يزالون ممثلين تمثيلاً ناقصاً بشكل كبير في مناصب السلطة، وبخاصة في المجالات الحكومية والإعلامية، ويواجهون نظاماً قمعياً من القوانين التمييزية لا يضاهيه سوى القوالب النمطية الإعلامية المستفحلة التي تؤدي إلى «التشييء» الجنسي (objectification) والثقافة الجنسية المتناقضة التي تخلط بين العرض الجنسي للجسم ما بعد الحداثة والتوقعات التقليدية لمعيارية المغايرة (heteronormativity). ناهيك عن وباء الإدمان الرقمي الذي اكتسح الأطفال والشباب على قدم المساواة، لكن تأثيره التنموي السلبي، أي العقلي والجسدي والاجتماعي، على الأطفال لم يُحدَّد بعد.

تغرس التربية الإعلامية في الذهن حسّاً نقدياً شبه لا إرادي يدفع الطلاب إلى طرح أسئلة تحليلية حول مؤلف/ة الرسالة ونواياه/ها والغايات والتصميم وأساليب الإقناع والتقنيات الإبداعية والجماهير المستهدفة وأنماط الحياة والقيم المتضمنة. هي تمكّنهم من الاستجابة بالصوت والنص والاعلام الفوتوغرافي والسمعي والبصري والبيانات التي يتم حزمها بشكل مقنع وموثوق وتوجيهها بشكل فعّال. فنحن نعرف من الطلاب الذين شاركوا في بحثنا أن التربية الإعلامية تطوّر فهماً دقيقاً للمجال الإعلامي وفهماً متطوراً لتأثير وسائل الإعلام. "لقد غيّرت الدورة وجهة نظري حول العالم ودوري فيه" هو قول يتداوله الكثير من الطلاب الذين التحقوا بالدورة أو ورشة العمل في مجال التربية الإعلامية، حتى ولو بعد سنوات من التخرّج. وقد أشار هنري جينكينز إلى أن التربية الإعلامية تساعد على تعزيز ثقافة تشاركية قوية، وبالتالي تمكّن الشباب وتساعدهم في أن يصبحوا مواطنين مشاركين يخلقون بثقة أشكالاً تعبيرية ثقافية متنوعة. وهذا ليس سوى غيض من فيض، فنحن نسعى إلى تحقيق نموذج من التربية الإعلامية التي تحثّ على التغيير الحقيقي والعميق والبارز في المجتمع اللبناني والعربي. لقد حان الوقت لتعميم التربية الإعلامية في المدارس والجامعات اللبنانية. نحن بحاجة ماسة إلى تحوّل في التعليم يقدّم بيداغوجيا التحرير والتغيير الثقافي.

(نص مترجم من الإنكليزية)

* رئيس قسم الاعلام
في الجامعة اللبنانية الأميركية

شباب سوريا: قضية منسيَّة

د. ربى محيسن*

تطغى على خطاب التنمية حول اللاجئين السوريين اليوم فكرة عدم ترك أي طفل يتخلّف عن الركب. تعمل كافة الحكومات والمنظمات الدولية ومجموعات المجتمع المدني جنباً إلى جنب، لضمان التحاق الأطفال السوريين بإحدى القنوات المتعددة التي يتم تأييدها اليوم في لبنان. ولكن في نهاية المطاف، إن المتروكين خلف الركب في هذه المعادلة هم الشباب الذين يحملون في أيديهم الشعلة لمستقبل تعيش فيه سوريا في سلام.

© عمل فني لمنى أبي وردة

اليوم، ليس أمام شباب سوريا في لبنان الكثير للعيش من أجله. فقد انقطع الشباب عن المدرسة لسنوات عدة أو يعملون كمياومين في سوق العمل غير الرسمي أو يشتغلون بالجنس أو معرضين للاتجار بالجنس أو يزوَّجون مبكراً لتخفيف العبء على أسرهم، فتضيق المساحة المتوفرة أمامهم للأحلام. من بين 80,000 سوري مسجّلين تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 عاماً، لا يلتحق إلا 5% منهم فقط بالمدارس الثانوية الرسمية[1]. أما الباقون، فمعظمهم منقطع عن المدرسة أو يتلقّى شكلاً من أشكال التعليم غير الرسمي مع عدم القدرة على الحصول على شهادة أو مواصلة التعليم العالي أو التدريب المهني. بالإضافة إلى هذه التحديات التي يواجهها الشباب، يشير المجلس النرويجي للاجئين إلى أن حوالى 90% من الشباب في هذه الفئة العمرية لا يستطيعون الحصول على الإقامة القانونية، ما يجعلهم أكثر ضعفاً، وبالكاد يحصلون على الخدمات، ومنها التعليم. وهذا يعني أيضاً التعرّض للمعاملة المهينة والغارات على المخيمات وعمليات الإخلاء، فضلاً عن القيود المفروضة على حرية الحركة بالنسبة إلى اللاجئين السوريين.

هل كان من الممكن تفادي وضع الشباب هذا؟ في بداية الأزمة، كان عدم اتخاذ إجراء بشأن التعليم مرتبطاً بشكل أساسي بنقص الأموال وتوقع المجتمع الدولي والمجتمع المضيف بأن تنتهي الحرب قريباً، وبالتالي يعود الأطفال قريباً إلى مدارسهم في سوريا. برزت عقبات أخرى على الطريق، مثال تدني قدرة الاستيعاب في المدارس الحكومية اللبنانية، المفتوحة في دوامين لتلبية حاجات العدد الكبير من الأطفال إلى التعليم، من بين أمور أخرى.

هل هذه قضية ثقافية؟ هل يقاوم السوريون التعليم؟ كممارِسة في هذا المجال، ما زلت أتذكّر بوضوح كيف تكوّن أول مركز للدعم التعليمي لدينا، وكان الأول من نوعه في لبنان. كان ذلك في بدايات العام 2012، وكنّا نقوم بتوزيع سلل غذائية على الأسر السورية التي وصلت حديثاً. قامت إمرأة شابة في المخيم بتعقّبي ونادتني باسمي... ثم تابعت «مرحبا، إسمي أميمة، وكنت أعمل معلمة في سوريا. لدي طفلان. لا أريد سلّة غذائية. أريدك أن تساعديني في شراء بعض الكتب، وسأكون سعيدة لاستضافة 20 طفلاً يومياً في خيمتي لتعليمهم». وعلى غرار أميمة، كانت كل الأسر السورية، حتى الأميين منهم، يريدون تعليم أطفالهم أولاً. في غضون أسبوع واحد من ذلك اليوم، كانت 200 أسرة قد سجّلت أطفالها مع أميمة مع انتشار الخبر في جميع أنحاء المخيمات.

هؤلاء الأطفال أنفسهم الذين كانوا في المدرسة التي جهزّتها أميمة في خيمتها والتي طالبت بشدة بها، هم اليوم شباب وشابات بلا مستقبل أمامهم. لكن لا يزال بإمكاننا اتخاذ خطوات لإنقاذ شباب سوريا. يجب الحفاظ على مساحة للمجتمع المدني في لبنان لدعم اللاجئين السوريين. يجب ضمان إضفاء طابع محلي من خلال مشاريع يملكها ويديرها المجتمع المدني بالتعاون مع المجتمعات المحلية نفسها، وبالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والحكومة. ينبغي تعزيز البرامج التي تتناول الشباب، لدعمهم إما لإعادة الاندماج في المدارس أو الانضمام إلى التدريب المهني أو تزويدهم بالمهارات المهنية والشخصية الضرورية ليكونوا عناصر مستقلين ونشيطين في المجتمع. كما ينبغي أن تقترن جميع هذه المشاريع بالدعم النفسي والاجتماعي، والمبادرات التي تتكوّن أصوات الشباب فيها، مركزية، حتى يكونوا شباباً يتولون زمام حياتهم ويكونوا قادرين على تصميم مستقبلهم، وفي نهاية المطاف، مستقبل بلدهم.

(نص مترجم من الإنكليزية)

* مؤسسة ومديرة «سوا للتنمية والاغاثة»

(1) https://www.hrw.org/news/2018/04/17/lebanon-positive-step-refugee-children

لمَ الاهتمام بدراسة التاريخ؟

نايلة خضر حمادة*

يعيش الناس في الحاضر ويتهيأون للمستقبل، فلمَ تكلّف عناء دراسة الماضي؟ لمَ الاهتمام بدراسة التاريخ إذا كانت المعلومات التاريخية متوفرة بنقرة واحدة على الإنترنت؟ هذه الأسئلة غالباً ما توّجه إلينا، نحن الناشطين في الهيئة اللبنانية للتاريخ، عندما يكتشف الناس مهمتنا المتمثلة في تطوير تعليم التاريخ. نحن نؤمن بأنّ التاريخ علم فعّال يسمح بالدخول إلى مختبر التجارب البشرية لفهم أفضل للحاضر. فلتعلّمه تأثير كبير على من نحن اليوم ومن سنكون في المستقبل. وهو آليّة لبناء السلام.

تبدّلت أهمية تعليم مادة التاريخ في منتصف القرن الماضي. تقليدياً، لطالما كان يُنظر إلى التاريخ باعتباره مادة لتثقيف الأفراد، فكان يسمح لهم اقتباس التواريخ المهمة من الماضي وتذكّر الأحداث، فيبدون من حديثهم كما لو أنّهم على دراية بكل ما حدث في الماضي، وكانت هذه الرؤية تتطلّب منهم حفظ الأسماء والتواريخ والأحداث. لكن الغاية من تدريس التاريخ تبدّلت مع مجيء الإنترنت وإتاحته ثروة من المعلومات التاريخية في متناول يدينا. تعتبر الاتجاهات الحالية أنّ التاريخ هو فرع معرفي متخصّص بمفاهيمه وأدواته الخاصة التي تساهم في التفكير على مستويات عليا. إنّ تدريس التاريخ له تأثير كبير في تشكيل هوياتنا الفردية والمدنية والسياسية والأخلاقية.

إنّ الغرض الرئيسي وراء قرار الدول إدراج مادة التاريخ في مناهجها الوطنية لا يزال بناء المواطنة. وعلى الرغم من استغلال الحكومات لها في كثير من الأحيان لأغراض سياسيّة، إلاّ أن مادة التاريخ يمكن أن تساهم في بناء المواطنة، فهي تمكّن الأفراد من التعامل مع الأحداث من وجهات نظر عديدة، والبحث في الأسباب والنتائج، وفهم التغيّر وتقييم الأهمية، وتحليل التفسيرات التاريخيّة المتعارضة.

يساعدنا التاريخ على فهم أفضل للحاضر. إذا أردنا أن يفهم تلاميذنا لماذا يتصرّف السياسيون كما يفعلون، وكيف يعمل المجتمع، وكيف أضحى عالمنا كما هو اليوم، فهم بحاجة إلى دراسة الماضي الذي يلقي الضوء على تعقيدات المجتمعات الحاليّة، ومن خلال هذه العملية ينظرون في الروايات المتباينة وكيفيّة التوفيق بينها.

إن بناء المواطنة المسؤولة، وإعداد القادة السياسيين ورجال الأعمال والمهنيين المستقبليين، يعتمد على تعزيز قدرة الطلاب على تفحص الأدلة، والنظر في التفسيرات التاريخية، واستخلاص الاستنتاجات الخاصّة بهم، والانخراط بهدوء في محادثات مركزة حول أي موضوع كان.

كما أنَّ التاريخ يدفع التلاميذ للانخراط في التأمل الأخلاقي. يتأملون في شخصياتهم من خلال النظر في تصرفات الآخرين في الماضي، ومن هنا أهميّة التدريس عن الأشخاص العاديين والعائلات والأحياء وليس فقط عن القادة والرجال والنساء الاستثنائيين. ومن خلال تدريس التاريخ تُطوّر مهارات التفكير والتواصل الضرورية للأفراد للتفاعل الإيجابي في مجتمعهم وبيئتهم.

كيف ندرّس مادة التاريخ

نعمل في الهيئة اللبنانية للتاريخ منذ خمس سنوات على تطوير نموذج تعليمي للفصل الدراسي في لبنان. نركّز من خلاله على بناء التفكير التاريخي. ماذا يعني هذا عملياً؟ يتعلّم التلاميذ التفكير كالمؤرخين. لفهم الماضي، يبدأون بطرح أسئلة كبيرة على مثال «لماذا اندلعت حرب في لبنان عام 1975؟»، يستخدمون مصادر عديدة تقدّم وجهات نظر مختلفة، فيقومون بتحليلها ومقارنتها واستخلاص استنتاجاتهم وتطوير تفسيراتهم الخاصّة. وهكذا، يتم تدريب التلاميذ على التفكير النقدي واستعراض المناظير المختلفة واتخاذ القرارات والمساهمة في حوار أوسع حول الماضي.

يستلزم نموذج الفصل الدراسي استراتيجيات تعليمية تسعى إلى تطوير المهارات والقدرات اللازمة في مجتمعاتنا الحالية والمستقبلية. يجب أن يتعلم الطلاب في الفصول الدراسية لمادة التاريخ كيفية العثور على الأدلة واستخدامها، وطريقة التحدّث والكتابة بوضوح وبشكل هادف، وكيفية إيصال الأفكار شخصياً أو إلكترونياً، وكيفية الانخراط في الحوار البنّاء، وكيفية التفاعل في مجتمع ديمقراطي، وكيفية تحمّل المسؤولية الفردية والجماعية، وكيف نتصالح مع الماضي وبالتالي مع الحاضر. في الواقع، يصبح تعليم التاريخ آليّة مهمّة لتنمية الفرد وصون المجتمعات، ما يشكّل مكوناً حيوياً في التربية.

بعد أن طال أمد مأزق المناهج في لبنان، حان الوقت لإعادة النظر في كيفية تفكيرنا في التاريخ وأهدافه واستراتيجياته. لا يمكننا مواصلة تهميش تدريس مادة التاريخ والذي يؤدي إلى جهل أجيال من الشباب لماضيهم وكيف أدّى الماضي إلى الحاضر. وعلى الرغم من أنّنا ندرك دور السياسة في إصدار المناهج، إلا أنه حان الوقت لإيداع مهمّة تصميم مناهج التاريخ في لبنان في أيدي الأكاديميين والمتخصّصين بعيداً عن التجاذبات السياسية.

خمس سنوات على تأسيس الهيئة اللبنانية للتاريخ

(نص مترجم من الإنكليزية)

*رئيسة الهيئة اللبنانية للتاريخ

معاناة الحرب الأهلية من خلال تاريخ الناس

روزيت فاضل*

في 13 نيسان 2019، سلّط تلامذة السنة الأولى ثانوي في ثماني مدارس رسمية الضوء في معرض ختامي، جرى في 13 و14 نيسان في الجامعة الأميركية في بيروت، لبرنامج التاريخ الشفهي بعنوان «من التاريخ المحلي نحو فهم أفضل للماضي» على قصص اجتماعية من واقع الحياة وتجارب الناس الخاصّة وانطباعاتهم وجوانب عدة من يوميّاتهم في مناطق جبل لبنان التي عرفت نزاعات عنفية خلال تاريخ لبنان الحديث.

زوار يتشاركون تجربتهم خلال الحرب الأهلية © جويل الديب/الهيئة اللبنانية للتاريخ

واللافت أن هذه الخطوة الرياديّة والنموذجيّة، التي أطلقتها الهيئة اللبنانيّة للتاريخ، بالشراكة مع منتدى خدمة السلام المدنية Forum zfd، شملت أكثر من مئتي تلميذ نفذوا مشاريع لجمع التاريخ الشفهي من خلال مقابلات أجروها مع شخصيّات قاموا باختيارها من مجتمعاتهم لتخبرهم عن الحياة اليومية في مناطقهم خلال فترة النزاعات العنفية، وتساعدهم في تكوين صورة عن التغيّرات الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة التي أصابت نمط يوميّات اللبنانيين. فبعض المجموعات اختارت الإضاءة على التأثيرات التي طالت التعليم كالظروف التي كان يدرس التلامذة فيها، فيما اختارت مجموعات أخرى البحث في التغيّرات التي أصابت أنماط ووسائل التنقل، أو النزوح، إضافة إلى موضوعات أخرى كدور المرأة خلال هذه الظروف الصعبة.

تاريخ الناس

«هذه المقاربة جديدة في لبنان في مجال تعليم التاريخ، ركزنا فيها على تاريخ الناس»، قالت رئيسة الهيئة اللبنانية للتاريخ نايلة خضر حمادة. والأهم في هذا المشروع، الذي يمتد لسنتين، وفقاً لها، «أنه ساهم في إدخال مقاربات جديدة لصانعي المناهج بحيث يتم التركيز على التاريخ الإنساني الاجتماعي عند تناول مراحل دقيقة، وتعزيز قدرات التلامذة على التفكير نقدياً لأخذ العبر من الماضي وفهم الحاضر بشكل أفضل». وأشارت إلى «ما يكتسبه التلامذة من خلال هذه التجربة خلال جمع هذه الروايات والتواريخ الشفهية، من مهارات تعلّمية أساسية، مثل طرح الأسئلة، وتحليل الرواية التاريخيّة ونقلها». وأضافت: «العنصر الأكثر إثارةً للاهتمام في هذا المشروع هو أنه يمنح التلامذة القدرة والثقة بالنفس لتقديم مساهمة فريدة من نوعها في السجل التاريخي عن موضوعٍ ذي أهمية كبرى لحاضرهم ومستقبلهم. وهو يكوّن أيضاً رؤية أوضح للماضي، ويساعدهم على بناء فهمهم الخاص للماضي بقدرة أكبر على تقبل الاختلاف والتنوع واحترام الآخر».

من جهتها، قالت مديرة المشروع في منتدى خدمة السلام المدنية جيني مونرو: «ارتأينا أن يكون المدخل إلى مراجعة الحقبة الأخيرة من تاريخ لبنان من خلال الغوص في تجارب الناس العاديين»، موضحة أنّ المشروع يسعى إلى إشراك مجموعات عديدة في نقاش حول النزاعات العنفية، يكون جامعاً ومحترماً للتنوع والاختلاف، وذلك من خلال إطلاق حديث عابر للأجيال بين الطلاب وأشخاص شهدوا النزاعات بأم العين، والعمل مع المعلمين والطلاب انطلاقاً من قناعتنا بأن هذا المسار سيشجّع على مقاربة روايات عديدة حول هذه النزاعات بعيداً عن التحليلات السياسية ووصف المعارك».

أضافت: «في الواقع، يُتيح التاريخ الشفهي تسليط الضوء على سرديّات ووجهات نظر متعدّدة عن الماضي، ما يجعله مقاربة مفيدة وناجعة، على وجه الخصوص في التعاطي مع الماضي، لاسيما عندما يكون هذا الماضي موضع خلاف وسجال». من جهتها توضح إحدى المعلمات المشاركات في المشروع، «عملنا مع التلامذة على إعداد أسئلة الراوي مع إمكانية ان يتفاعل التلميذ مع أي سؤال خلال سرد الراوي لقصّته»، مشيرة إلى أن التلامذة «اكتشفوا أنّ معاناة الناس هي واحدة خلال النزاعات العنفية. فلا أحد يربح عند استخدام العنف، بل الكل يخسر ووجع الناس هو ذاته في كل القصص».

من الأسفل إلى الأعلى
ما هو التاريخ الشفهي وما هي أهميته؟

عرّفت الخبيرة في هذا العلم والمستشارة في هذا البرنامج الدكتورة ماريّا أبو النصر أن «التاريخ الشفهي هو حقلٌ من حقول الدراسات، ينضوي على تسجيل المخزون الكلامي الذي ورد على لسان الناس الذين عايشوا مرحلة ما وحفظ ذكرياتهم وتفسيرها». وبالنسبة إليها، «يتطلب، بوصفه حقلاً دراسياً، مقاربات ومناظير عديدة، بما يُتيح رواية التاريخ من أسفل الهرم إلى أعلاه، بدلاً من العكس، أي روايـة الناس في وجه الرواية المستقاة من أصحاب السطوة». وأشـارت الى أنه «يُركز على تسجيل ما يرد على ألسنة أشخاص هم غالباً غير مدرَجين في السردية «الرسمية» للتاريخ».

وانتقلت إلى لوجستية المشروع مشيرة إلى أنّ المدرّسين تعرّفوا «على امتداد أربع ورش عمل، على التاريخ الشفهي في النظرية والممارسة، بغية العمل مع تلامذتهم على جمع تواريخ شفهية في مجتمعاتهم المحلية».

ثمّنت إحدى المعلمات المشاركات بورش العمل، المشروع، معتبرة أنه «يرتكز على تجارب شخصيّة لأهل المنطقة ولا دخل للسياسة ولا للتدخلات السياسية في تلاوة الحوادث التي نقلها الناس أنفسهم». وعبّرت عن توقها لافتتاح المعرض النهائي بمشاركة التلامذة، والأسر الإدارية والتربوية وأهالي المناطق التي أجريت في البحوث، والمجتمع المدني لنتعرف جميعنا على تاريخنا الاجتماعي. وأضافت معلّقة على البرنامج «لقد تمرّسنا في ورش العمل على طرائق تعليم المادة بأساليب تفاعلية، وساهمنا من خلال حصة كاملة كلّ أسبوع في نقل التلميذ من مجرد متلق للمعلومة إلى مشارك فاعل بها».

هكذا، يترجم التاريخ الشفهي عملياً مقاربة مثالية لتقريب المسافة بين أبناء الجيل الناشىء، وهو أسلوب تربوي سلس ومشوّق ليتعرف من خلاله التلامذة على أن المعاناة هي ذاتها، والوجع هو نفسه في أيام الشدة والخوف والحرب... التاريخ الشفهي كان يمكن أن يكون أمثولة لردع الحرب بين الناس، ولجعل ذكرى 13 نيسان «تنذكر وما تنعاد».

*صحافية في جريدة «النهار» متخصصة في الشؤون التربوية والاجتماعية والثقافية – مستشارة إعلامية لجمعيات محلية وعالمية ولصالح جامعات خاصة

حين يساهمُ المفقودون في بناءِ السلمِ الأهلي

وداد حلواني*

«طالما جورج ما رجع، لا السلام بلبنان بيعنيلي ولا إعادة الإعمار». أجابتْ أم جورج الصحافي عندما سألها رأيها بالسلم وبدء ورشة إعادة الإعمار.

أُعلن السلم في لبنان عام 1990* من دون أن يلتفت إلى مأساة المفقودين وذويهم، مما يعني أن السلمَ كان ولا يزالُ منقوصاً، هشّاً ومهدّداً بالتراجع.

المُبكي في مسارٍ رسميٍ أخطأَ في طيِّ صفحةِ الحرب صار مضحكاً بلجوءِ هذا «الرسمي» إلى اتهامِ أهالي الضحايا بتهديدِ السلمِ الأهلي، والتأسيسِ لحربٍ جديدة كلما طالبوا بحقِّهم بمعرفةِ مصيرِ مفقوديهم.

أكثر ما يَفضحُ هشاشةَ هذا «السلم» عودةُ خطابِ المتاريسِ على ألسنةِ المسؤولين في أيِّ حين وعند أي خلاف، واستباحةُ أنصارِهم الشارع، عابثين بأمن الناس وسلامتهم.

بعد انقضاء 29 عاماً على إعلان ذلك السلم الآتي «من فوق ومن برّا»**، صدر قانون «من تحت ومن جوّا» بهدفِ تمتينِ السلمِ الأهلي من خلال الكشفِ عن مصيرِ المفقودين والمخفيّين قسرياً، وفق ما ورد في أسبابه الموجبة***.

نجح أهالي المفقودين والمخفيين قسراً بتكريس حقِّهم بمعرفة مصير أحبائهم بنصٍ قانوني. تطبيقُ أحكام القانون يشكّلُ المرّرَ الإلزاميَ للمصالحةِ الحقيقية. وحدها الحقيقة عن مصير المفقودين، أحياءً أو أمواتاً، تفتحُ بابَ التسامح. الاعترافُ بجرائمِ الحربِ وبحجمِ الظلمِ الذي وقعَ على ذويهم يساهمُ في التخفيفِ من معاناتِهم المزمنة وإخراجِهم من وضعية «الضحية».

معرفةُ الحقيقةِ حقٌّ قوننه الأهالي. هو حقٌّ مجتمعيٌّ بامتياز ينسحبُ على معرفةِ كل الحقائق، ويؤسّسُ لإعادةِ بناءِ الدولةِ على ذاكرةٍ موحّدة، على أسسِ المساواةِ والعدالةِ والديمقراطية. فإقرارُ الدولةِ بالبحثِ عن المفقودين يعني البحث عنهم كبشر، كمواطنين متساوين من دون أي تمييز طائفي أو مذهبي أو مناطقي لا كرعايا طوائف. وهذا هو أول مدماك لبناء السلام وتحصين المجتمع من الانزلاق مجدّداً إلى التقاتل.

ربَّ قائلٍ يقول: كفى تنظيراً وتهليلاً لهذا القانون، وهل من دولة في لبنان لتنفذّه، أكيد عم تحلموا؟!.

من حقّنا أن نحلمَ بوطن لأنَّ «الفول صار «بالمكيول». حتى ينضج يلزمنا «دلو» معلومات من الجميع، مرتكبين وغير مرتكبين، ليستفيد الجميع من مقايضتنا المعرفة بالغفران لأننا نتطلّع إلى قيامة وطن يوحِّدنا على قيم السلم الحقيقية.

«مالْحينا» يا دولة، وساهمي معنا ببناءِ السلمِ الأهلي.

*رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

* بتاريخ 1989/11/5، صدّق مجلس النواب وثيقة اتفاق الطائف التي تمّ بموجبها الإقرار بوقف الأعمال الحربية في لبنان

** المرجع ذاته، المقصود اجتماع نواب لبنان في مدينة الطائف، في المملكة العربية السعودية، والموافقة على وثيقة الطائف

*** بتاريخ 2018/11/30 أصدر مجلس النواب القانون رقم 105 (قانون المفقودين والمخفيّين قسراً)، نتيجة نضال دؤوب لأهالي هؤلاء الضحايا دام 36 عاماً

معرفة مصير المفقودين حق للأهالي وواجب على الدولة والمجتمع

بول أشقر*

في العقد التاسع من القرن الماضي، وبفضل نضال نساء من أميركا اللاتينية، دخلت قضية المفقودين أو المختفين قسرياً فضاء القضاء الدولي، وتمّت صياغة الإطار القانوني لمعالجتها، وهي الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (2006 - الأمم المتحدة). بالتأكيد، لم تبدأ قضية المفقودين في تسعينات القرن الماضي، إنها حالة تعود إلى سيرة الجنس الإنساني وإلى تاريخ الحروب. ما هو جديد في المقابل بعد عام 2006 هو تصنيف الجرم وتوفّر تشريعات، لكي يستعيد أهالي المفقودين حقهم البديهي بمعرفة مصير أحبائهم.

إن النزاعات بين البشر وخصوصاً الحروب الأهلية القائمة على العصبيات الطائفية أو العرقية أو القبلية تقتضي دائماً عند انتهائها نوعاً من العفو عن الجرائم المرتكبة من كل صوب، وتحديداً إذا كان على الفرقاء أن يستمروا في العيش معاً. ولكن هذا العفو الضروري لا يجب أن يكون تمييزياً (أي أن يعفو عن البعض من دون الآخر) ولا يمكن أن يكون مفصولاً عن باقي المكوّنات التي تحيط به، أي المعرفة والحقيقة والغفران على سبيل المثال لا الحصر. تماماً كما لا معنى ولا وجود أصلاً للذاكرة بدون النسيان. في لبنان، انتهت الحرب الأهلية التي عصفت بنا بدءاً من السبعينات بقانون عفو جمع بين التمييز والنسيان حصراً.

بفضل نضال نموذجي خاضته حفنة من النساء (وبعض الرجال) خلال عقود طويلة وبعد طول انتظار، صار عندنا منذ أشهر قليلة قانون أقره مجلس النواب ينشئ هيئة وطنية مهمتها الوحيدة البحث عن المفقودين في الحرب (أو الحروب) اللبنانية، وهم آلاف من المواطنين والمقيمين (وبعض المواطنات والمقيمات). هذا القانون هو تكريس لحق يعود إلى أهالي المفقودين بمعرفة مصير أحبّائهم وذويهم. إنه حق صارت تكرّسه المواثيق الدولية، وكذلك كافة الشرائع الدنيوية والدينية.

حق المعرفة هو حق حصري لذوي المفقودين. ولكي لا يبقى هذا الحق حبراً على ورق، على الدولة والمجتمع أن يقوما الآن - بعكس ما (لم ي) فعلاه في نهاية الحرب اللبنانية - بواجبهما. فالدولة حينها لم تبحث عن المفقودين الذين هم أولادها. أما المجتمع ففضّل سدّ آذانه وصرف أنظاره. القانون رقم 105 الصادر في 11/18/ 2018 يوفّر لها فرصة جديدة للقيام بالواجب: واجب الدولة أن تنشئ الهيئة الوطنية وإن توفّرت لها شروط عملها بجدية وطمأنينة، وكذلك أن تربّي الأجيال عما حدث لكي لا يحدث مجدداً. أما المجتمع، فمن واجبه أن يستوعب ما حدث لكي يحضن لحظة إدراك المعرفة أخواتنا وإخوتنا من أهالي المفقودين.

*منسق حملة "حقنا نعرف"

سرّية التحقيق
أم عار المحاكمة العلنيّة؟

ضحى شمس*

لا شيء يجبر مجرماً، ولو كان نادماً، على الإدلاء بمعلومات عن مصير ضحاياه لأهاليهم، خصوصاً بعد مرور أربعين عاماً على تلك الجريمة. نحن في بلد النسيان والتناسي. الغمغمة وتدوير الكلام والمماطلة حتى إتعاب أصحاب الحقوق من المطالبة بحقوقهم. لكن أهالي مخطوفي ومفقودي الحرب الأهلية اللبنانية لم يتعبوا. إصرارهم برغم كل المماطلة والتسويف والتجاهل، أثمر أخيراً قانوناً لو طبّق فعلاً، لجبر بعض الضرر. لكن، ما الذي يجبر مجرماً على الاعتراف بجريمته والإدلاء بمعلومات عن مصير ضحاياه طالما أن لا إثبات بحقه ولا من يتهمه فعلاً؟ وطالما أن قائده بالأمس هو الحاكم اليوم وفي سدّة السلطة مستمتع بسجل عدلي نظيف، ومهفهف مثل أي مواطن بريء بفضل عفو عام أصدره وزملاؤه الذين شاركوا في الحرب عن أنفسهم إثر اتفاق الطائف؟

لم يعترف المجرم بما اقترفت يداه؟ وكيف لضمير سكن إلى استتباب حياته أن يصحو من أجل أمٍّ تريد معرفة مصير أبنائها الذين خطفوا أو غيُّبوا قسراً؟ ولم يرقّ قلب مجرم، ولو ندم، لإبن أو أب يريد أن يؤكد له أحدهم بالدليل مصير أحبّته: أأحياء؟ أم أموات؟ وفي الحالتين أين وكيف ومتى؟.

لقد عطّل العفو العام الذي أصدرته غالبية القوى التي شاركت في الحرب الأهلية اللبنانية (1990/1975) مسار العدالة التي هي أساس بناء أرضية سليمة لمستقبل أي بلد خاض تجربة الحرب الأهلية المدمّرة. ذلك المسار الذي يفترض الاعتراف ثم إبداء الندم والإدلاء بالمعلومات لاستحقاق الصفح والغفران. لهذا، لا يزال نضال أهالي المفقودين والمخفيين قسراً مستمراً منذ ما يقارب العقود الأربعة لأجل معلومة حاسمة عن مصير أحبتهم، ولا ينجحون إلا بشق الأنفس بالتقدم خطوة خطوة الى مبتغاهم. أما المجرمون والمرتكبون، فها هم يعيشون حياتهم بشكل عادي «وبراءة الأطفال في أعينهم».

هكذا، وبالرغم من الفرح الكبير بصدور قانون المفقودين بعد طول انتظار، بدا لكثيرين، وأنا منهم، أن الشعار الذي رفعته اللجنة وهو «المعرفة مقابل المغفرة»، عبثياً في الحقيقة. فمن يريد مغفرة أهالي المفقودين؟ طالما أن أحداً لا يقترب منهم باتهام أو تحقيق أو طلب مثول أمام العدالة؟ وهل المغفرة إغراء لمن تناسى جرائمه أو ربما برَّرها لنفسه خلال الأربعين سنة الماضية؟ هو عاش وتزوج وروى لأولاده ربما روايته الخاصة عن الحرب. وهي على الأرجح رواية يلعب فيها دور الضحية المعتدى عليها.

المجرم حصل على العفو فلم يعترف؟ لِمَ يعيد تسليط الضوء على نفسه؟ وما معنى هذه المغفرة التي ستأتيه من أهالي الضحايا طالما أنه يستفيد من غياب الدليل على جرائمه؟. يبدو أهالي المخطوفين وكأنهم مجموعة من المثاليين أو السُذَّج المتفائلين بالطبيعة الإنسانية، وفي ذلك ما يشرّفهم، لكن هل فيه ما يفيدهم؟.

© «إمرأة الإنتظار» لوحة منذ بدايات الفنانة التشكيلية فطام مراد. إهداء الى وداد حلواني التي رأتها وتراها تختصر كل الإنتظارات

لكن، وبتفحص مواد القانون 105، أي قانون المفقودين، بهدوء، والتشاور مع لجنة أهالي المفقودين حول هذه الأسئلة، ظهرت لنا إمكانيات أخرى مضمرة في متن هذا القانون، ويمكننا أن نلخص الفكرة بالعنوان التالي «الاختيار بين العار العلني أو سرية الاعتراف».

فمن المعلوم أن جريمة الخطف مستمرة إذا لم يثبت أنها انتهت وحصلت خلال الحرب أي خلال الفترة التي يشملها العفو العام. كما أن العديد من جرائم الخطف معروفة الجهة المسؤولة عنها كونها تقع جغرافياً تحت سلطة إحدى الميليشيات التي شاركت في أعمال الخطف والخطف المضاد. هي نوع من «سر ذائع»، لذا، وكما في قوانين الجيوش، فإن العناصر لا يحاكمون بل يحاكم المسؤولون عنهم، أي مُصدري الأوامر. لذا، يصبح توجيه الاتهام إلى الجهات السياسية التي كانت مسؤولة عن تلك النقاط التي جرى فيها الخطف، ممكناً وسهلاً الى حد ما، عبر الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً، والتي نص القانون 105 على تشكيلها وأعطاها كل صلاحيات التحقيق. وبذلك يصبح على تلك الجهات أن تجيب، علانية، أمام المحقق، بما يفيد عن مصير المفقودين المتهمة باختطافهم أو إخفائهم، وأن تثبت أنه قد جرت تصفيتهم، مزوّدة الهيئة بمعلومات عن أماكن الدفن، أو أنها قد سلّمتهم إلى جهات ثالثة، يجري التحقق منها. أما إن اختارت تلك الجهات تزويد الهيئة طوعاً بالمعلومات، فإنها ستستفيد من شرط السرية. أي أن هويتها ستبقى طيّ الكتمان. وينطبق الأمر على الأفراد من المرتكبين أو الشهود، لتسهيل الاعتراف وللحصول على المعلومات. وبالمختصر يكون من المجدي تخيير المعنيين بجرائم الخطف بين أمرين: الإدلاء طوعاً بالمعلومات، مقابل الحفاظ على سرية أسمائهم وبياناتهم الشخصية، أو الخضوع للتحقيق، وفي حال ثبوت التهمة، إخضاعهم لمحاكمة يتحملون فيها علانية عار جرائمهم.

ربما، وبهذه الطريقة، قد نصل الى نهاية لهذا الملف المؤلم والمخزي. وهي نهاية لا نجرؤ على نعتها بالسعيدة.

*كاتبة صحفية متخصصة بملف المفقودين

دور التربية في بناء السلام

أكرم شهيب

وزير التربية والتعليم العالي

إن بناء السلام وتعميم قيم التسامح ومبادئ العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع ومكوّناته ليست مجرّد غاية سامية، بل هي مسيرة شاقة تتطلّب إرساء أسلوب حياة يقوم على احترام حقوق الإنسان وحرياته وكرامته، وجعلها الغاية التي لا تطالها أي ممارسات غير منضبطة.

فصنع السلام هو مسؤولية وطنية إنسانية، وهدف يجب السعي دائماً إلى تحقيقه وإرساء دعائمه في عالم عانى ولا يزال يعاني من ويلات ومأساة صناعة الحرب والدمار، ونشر ثقافة الكراهية والتمييز والإقصاء.

وللتربية دور أساسي ومحوري في صنع السلام وإنهاء حالة الاحتراب والفوضى ومظاهر العنف... ولها أيضاً دور أساسي في تعزيز ثقافة حل الإختلافات بوسائل سلمية وإنسانية، وهذا الأمر يتطلب وجود مناهج عصرية لتدريس تحدّيات تحقيق السلام، وتطوير المهارات اللاعنفيّة، وتعزيز المواقف السلميّة.

ولأن الحروب تولد في العقل البشري فإن دور التربية في صنع السلام وإرساء دعائمه لا يقتصر على المدرسة والجامعة، بل هو عمل مشترك ما بين الأهل والمربين والمعلمين. من هنا أهمية التربية التي تؤدي دوراً أساسياً في تغيير العقليّة باتجاه ضبط العوامل النفسيّة التي تدعم العنف، وفي تفكيك الأحكام المسبقة، وفي تفعيل الحوار وتعزيز الاحترام المتبادل وبناء الجسور بين الفوارق.

وضمن هذا الإطار إن مساهمة التربية في بناء السلام المنشود يكون من خلال وضع المناهج التربوية الحديثة العصرية القادرة عبر التعليم الأساسي وأيضاً الجامعي على الإسهام في إرساء المفاهيم التالية:

- إشاعة مفهوم ثقافة السلام، ونبذ العنف على الصعيد الاجتماعي بمختلف الطرق والوسائل.
- إشاعة مفاهيم التسامح، والتركيز على أحكام السلم والسلام من منطلق أن الاختلاف والتعدّد والتنوع بكل أشكاله هو مصدر غنى للحياة الإنسانية.
- التركيز على ترسيخ ثقافة احترام حقوق الإنسان وحرياته التي تكفلت بضمانها الشرائع السماوية جميعاً، والمواثيق الدولية، والنصوص القانونية الوطنية في جميع الظروف.
- أهمية المساواة بين الجميع، وعدم التمييز لأي سبب كان بين الرجال والنساء، أو بين الأفراد بمختلف الإنتماءات.
- ترسيخ مبادئ الديمقراطية وقيم التداول السلمي للسلطة، والابتعاد عن الخطاب المتشنج وأي سلوكيات وممارسات عنصرية.

إن تحقيق ما تقدم، يتطلّب شراكة حقيقية بين الجهات الفاعلة الرسمية والإجتماعية للسير قدماً نحو آفاق إنسانية واعدة يكون فيها للتربية الدور الفاعل في ترسيخ ثقافة قبول التنوع، وحل الاختلاف بوسائل الحوار وبكل الطرق الإنسانية التي تضمن احترام حق الإختلاف وتنظمه ضمن الإطار الذي يحفظ السلم والسلام على نحو ثابت ومستدام.

فخورٌ بلغتي، فخورٌ بهويتي

كاليغرافيتي لـ «أشكمان»

يعمل مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2007 على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الإجتماعي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في لبنان. كما يعمل المشروع مؤخراً على مقاربة موضوع أثر الأزمة السورية على الإستقرار الإجتماعي على لبنان.

ويعمل المشروع على دعم مختلف فئات المجتمع من قيادات وجهات فاعلة محلية ومدرّسين وصحافيين وشباب وناشطين في المجتمع المدني، في تطوير إستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد لبناء السلام وإدارة الأزمات وتجنب النزاعات.

لمزيد من المعلومات:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مشروع «بناء السلام في لبنان»
مبنى البنك العربي، شارع رياض الصلح، ساحة النجمة، بيروت - لبنان
هاتف: 160 119-70 أو 583 980 -01

UNDP Lebanon

للإطلاع على أنشطة المشروع، تابعوا:
#PeaceBuildinginLebanon
www.lb.undp.org/PBSupplement

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by: KFW

تصميم وتنفيذ: عمر حرقوص وحسّان يوسف

خط: بناء السلام خليل ماجد

تدقيق لغوي: جميل نعمة

ترجمة إلى العربية: ليال مروة